

# جامعة أحمد دراية أدرار



كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم الحقوق

## الضمانات القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر

مذكرة ماستر في تخصص قانون أعمال

تحت إشراف

د. كابوية رشيدة

من إعداد الطالبة

بندير خديجة

### لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة أدرار	أستاذ محاضر أ	الأستاذ مهراوي عبد القادر
مشرفا ومقررا	جامعة أدرار	أستاذ محاضر أ	الأستاذة كابوية رشيدة
مناقشا	جامعة أدرار	أستاذ محاضر ب	الأستاذ الصادق عبد القادر

الموسم الجامعي: 2019/2018

إهداء

إلى من تمنيت أن يكونا بجانبني ، واللذان أهديهما نجاحي ،

والدائي الكريمان رحمهما الله واسكنهما فسيح جناته

إلى من نشأت وتربيت بينهم وقضيت أحلى الأوقات برفقتهم أخواتي

وأخواني الغاليين على قلبي وفقهم الله وسدد خطاهم

إلى طلاب العلم والمعرفة جميعا

أهدي لهم جميعا هذا العمل المتواضع

خاتمة



## شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني لهذا ولم أكن لأصل إليه لولا فضل الله علي

أتوجه بالشكر والعرفان

للأستاذة المشرفة الدكتورة كاهوية شهيدة علي قبولها الإشراف علي هذه

المذكرة ، والتي لم تبخل علي بنصائحها وتوجيهاتها طيلة مدة انجازي لها

كما أتقدم بجزيل الشكر

لأساتذتي الكرام الذين يتفضلون بمناقشة هذه المذكرة إلي كل من ساعدني فهي

انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد ، ولو بكلمة طيبة ، نصيحة ، أو دعاء

الحمد لله من قبل ومن بعد ، فهو ولي التوفيق

خديجة

## مقدمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي من الآليات الهامة المستخدمة في التنمية الاقتصادية في أغلب الدول ، بل أصبح المصدر الرئيسي الذي يقوم عليه اقتصاد العديد من الدول ، ويحظى باهتمام واسع ومتزايد في الدول النامية على الخصوص وذلك باعتباره المحرك الأساسي للتنمية وأداة للحصول على التكنولوجيا والخبرات الفنية في هذه الدول .

تتمثل عملية الاستثمار الأجنبي في استقبال رؤوس الأموال الأجنبية التي يتم بواسطتها إقامة المشروع الاستثماري من طرف البلد المضيف من جهة ، والمستثمر الأجنبي الذي يتمثل في الشخص الطبيعي أو المعنوي غير المقيم القائم بالاستثمار من جهة أخرى ، بغرض تحقيق الربح ، مقابل أن يحصل البلد المضيف على منافع تتمثل في نقل التكنولوجيا وتطوير صناعاتها المحلية وتوفير فرص عمل لمواطنيها ، وفي الوقت الراهن أصبحت معظم الدول تتهافت إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية بالتعهد بترقية مناخ استثماري مناسب والحماية القانونية اللازمة لطمأنة المستثمر الأجنبي على مشروع الاستثماري وبعث الثقة والأمان في نفسه ، فالمستثمرين الأجانب حذرين في هذا الجانب لذلك يختارون أفضل الأماكن التي تتوفر فيها سيادة القانون والديمقراطية ، فهو لا يجازف بأمواله ونقلها إلى دولة ما دون الحصول على الضمان والحماية الكافيين .

وبالنسبة للجزائر وبناء على التحولات التي عرفت عقب الأزمة الاقتصادية بسبب انخفاض أسعار البترول مما أدى إلى ارتفاع المديونية الخارجية وصعوبة الحصول على قروض خارجية ، اتجهت إلى فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية نظرا للدور الذي تلعبه في بناء الاقتصاد الوطني ، ولشدة تنافس الدول لجذب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية ، فقد سعت الجزائر إلى توفير العديد من الضمانات المختلفة المحفزة والمشجعة على الاستثمار الأجنبي على أراضيها ، وذلك

من خلال وضعها للعديد من الوسائل القانونية لإسباغ حماية موضوعية وإجرائية على الاستثمارات ،

بالعديد من الإصلاحات الهيكلية وتدعيم منظومتها التشريعية بمجموعة من الإجراءات التي تمنح للمستثمر الأجنبي الاطمئنان والثقة في قوانينها ، وجعل المناخ الاستثماري أكثر استقرارا و ملاءمة ، وهذا ماتم العمل عليه في الجزائر منذ الاستقلال إلى حد الآن ، فكان قانون 63-277<sup>1</sup> أول قانون عرفته الجزائر في مجال الاستثمار ، ثم تلتها مجموعة من القوانين والتي تميز كل قانون منها بمجموعة من الضمانات و التحفيزات المختلفة ، لمواكبة الأوضاع الاقتصادية ، فمن هذه القوانين ما وسع من هذه الضمانات ومنها من قيدها ، إلى غاية صدور آخر قانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار<sup>2</sup>.

كما سارعت الجزائر في هذا الإطار إلى إبرام والتصديق على العديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف ، بحيث تعتبر من أهم مصادر الضمانات القانونية الدولية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي.

ويعد الاستثمار من المصطلحات الشائعة في مجال علم الاقتصاد ، ولم يستقر رجال القانون على إعطائه تعريف موحد<sup>3</sup>،

<sup>1</sup> القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963، المتضمن قانون الاستثمارات ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 53 ، الصادرة بتاريخ سنة 1963.

<sup>2</sup> القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 غشت سنة 2016 ، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 46 ،الصادرة بتاريخ 03 غشت 2016.

<sup>3</sup> عرفه الدكتور حازم حسن عبد الحميد جمعة بأنه " انتقال أحد عوامل الإنتاج عبر الحدود الدولية للمساهمة في الاستغلال الاقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وبقصد تحقيق ربح نقدي متميز "

ويقصد بالاستثمار في مفهوم القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار من خلال المادة الثانية على انه " 1- اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، و/أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل.

2-المساهمة في رأسمال شركة. <sup>1</sup>

ويلاحظ من خلال نص المادة أنها لم تقدم تعريفا له بل عدت صور الاستثمار المتمثلة في إنشاء مشاريع جديدة أو المساهمة في رأسمال شركة موجودة مسبقا عن طريق تأهيلها.

وعند قيام الاستثمار بالصور والأشكال المذكورة في نص المادة من طرف شخص أجنبي طبيعي أو معنوي فإنه يسمى بالاستثمار الأجنبي .

بناء على ما تقدم فإن دراسة هذا الموضوع له أهمية من حيث مكانة الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، والدور المنوط به ولحاجة الجزائر في الوقت الراهن له لعلاقته الوطيدة بتنمية الاقتصاد الوطني ، وكذا دور الضمانات القانونية الممنوحة من طرف المشرع في استقطاب الاستثمار الأجنبي بشكل يعود بالفائدة على الدولة الجزائرية وعلى المستثمر الأجنبي على حد سواء، ومنه نطرح الإشكالية الآتية :

ما مدى فعالية ومساهمة الضمانات القانونية المقدمة من قبل المشرع الجزائري في جذب الاستثمار الأجنبي ؟

للإجابة على إشكالية الموضوع اعتمدنا المنهج التحليلي وذلك من خلال تحليل بعض النصوص القانونية التي كرس الضمانات القانونية للاستثمار الأجنبي ، كما تم

<sup>1</sup> المادة 02 من القانون رقم 16-09 ، المؤرخ في 03 غشت سنة 2016 ، المتعلق بترقية الاستثمار .

الاستعانة بالمنهج الوصفي الذي تم توظيفه في بعض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي .

أما أسباب اختياري للموضوع فتتجسد في أسباب موضوعية تمثلت في :

- الوقوف على أهم الضمانات القانونية وفعاليتها في تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر

- المساهمة في إثراء موضوع الدراسة

وأسباب ذاتية التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع في الرغبة في دعم الدراسات القانونية في مجال الاستثمارات الأجنبية .

ويتمثل الهدف من هذه الدراسة في إبراز دور الضمانات القانونية الممنوحة من طرف المشرع الجزائري في استقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر و تسليط الضوء على النصوص القانونية التي لها علاقة بالاستثمار ومدى نجاعتها في جلب الاستثمار الأجنبي .

وبناء على إشكالية الدراسة وسعياً منا للإجابة عليها، قسمنا هذا البحث إلى خطة ثنائية مكونة من فصلين ، حيث تعرضنا في الفصل الأول إلى أهم الضمانات الموضوعية للاستثمار الأجنبي في الجزائر ، ثم في الفصل الثاني إلى الضمانات الإجرائية .

## الفصل الأول: الضمانات الموضوعية للاستثمار الأجنبي في الجزائر

يقصد بالضمان قانونا بأنه "تقديم الوسائل الكفيلة بتحقيق أمان قانوني لمن تقرر له، وهو المستثمر الأجنبي، وهذا كي يقدم على العمل وهو ضامن لنتائجه"<sup>1</sup>

من منطلق هذا التعريف فقد أعطى المشرع الجزائري اهتماما بالغاً للاستثمار الأجنبي كغيره من التشريعات، فعمل على وضع أطر قانونية تقوم على حماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وأقر العديد من الضمانات الموضوعية المتمثلة في مجموعة من الآليات والمبادئ الممنوحة للمستثمر الأجنبي، قصد استقطابه وتشجيعه على ممارسة نشاطه الاستثماري على أراضيها، وهذا ما حاول المشرع التأكيد عليه من خلال إصدار عدة قوانين متعلقة بالاستثمار، حيث ساهمت هذه القوانين في توسيع مجالات الضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب.

كما تم الإبرام والتصديق على العديد من الاتفاقيات الدولية، سواء الثنائية أو الجماعية في مجال حماية الاستثمار الأجنبي.

<sup>1</sup> عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية مع الإشارة إلى منظمة التجارة العالمية ودورها في هذا المجال، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 23.



## المبحث الأول: الضمانات التشريعية للاستثمار الأجنبي في الجزائر

من اجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية وترقيتها وتوفير الحماية القانونية اللازمة لها ، كرس المشرع الجزائري مجموعة من الضمانات التي من شأنها جذب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي<sup>1</sup>.

حيث تعتبر الضمانات التشريعية التي نص عليها المشرع الجزائري من خلال قوانين الاستثمار أحد المبادئ الأساسية المشجعة للعملية الاستثمارية ، بل تعتبر أفضل آلية قانونية كفيلة بحماية المستثمر الأجنبي من المخاطر التي قد تعترضه ، لذلك وضعت عدة ضمانات تشريعية لتشجيع وحماية الاستثمار الأجنبي.

وانطلاقا من ذلك سعت الدول المضيفة إلى إيجاد عدة وسائل تبعث الثقة في نفس المستثمر، وتوفر له العديد من الضمانات<sup>2</sup> ، وتتووع هذه الضمانات بين ضمانات متعلقة بحرية الاستثمار، وضمانات تخص المساواة بين المستثمر الأجنبي والوطني ، وأخرى متعلقة بضمان الثبات التشريعي.

### المطلب الأول: ضمان حرية الاستثمار الأجنبي

سعت الجزائر نحو جذب رؤوس الأموال الأجنبية إليها كغيرها من التشريعات، فأولت لها أهمية خاصة ومنحت لها الكثير من الامتيازات، كما أقرت لها العديد من

<sup>1</sup> عيبوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013 ، ص 75

<sup>2</sup> رفيقة قصوري، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2010/2011 ، ص 54.

الضمانات والمبادئ المكرسة في القانون الدولي بغية تشجيعها وحمايتها من المخاطر التي يمكن أن تعترضها ، وعلى رأسها مبدأ حرية الاستثمار للمستثمرين الأجانب<sup>1</sup>.

### الفرع الأول: تكريس حرية الاستثمار الأجنبي

يتوفر النظام القانوني الجزائري على العديد من المؤشرات الدالة على حرية الاستثمار بدءاً من الدستور ومروراً بالتشريعات المختلفة وانتهاء بالاتفاقيات الهادفة إلى تكريس هذه الحرية<sup>2</sup>، حيث تم النص عليها مباشرة بعد الاستقلال من خلال أول قانون متعلق بالاستثمار رقم 63-277 حيث جاء في نص المادة 03 منه " حرية الاستثمار معترف بها للأشخاص الطبيعية والمعنوية الأجنبية في إطار احترام النظام العام وقواعد الإقامة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة"<sup>3</sup>.

كما أعطى لهذا المبدأ ركيزة قانونية من خلال قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض من خلال نص المادة 183<sup>4</sup>.

أما الأمر رقم 01-03 المعدل والمتمم المتعلق بتطوير الاستثمار لفقد تناول مبدأ حرية الاستثمار، بالنص عليه في المادة 04 منه على أن " تتجز الاستثمارات في

<sup>1</sup>بوالو يمينة، عن واقع المعاملة الوطني المكرس للمستثمر الأجنبي في القانون الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني المجلد 14، العدد 02، 2016، ص 436.

<sup>2</sup>عجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمارات- الأنشطة العادية وقطاع المحروقات - ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، 2006، ص 577.

<sup>3</sup>المادة 03 من القانون رقم 63-277، المتضمن قانون الاستثمارات.

<sup>4</sup>المادة 183 من القانون 90-10 المؤرخ في 18/04/1990، المتضمن قانون النقد والقرض المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 16، الصادر بتاريخ 18/04/1990 التي تنص على مايلي " يرخص لغيرا لمقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة والمؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي

حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة<sup>1</sup>.

نلاحظ من خلال هذه المادة أن المشرع قد أعطى للمستثمر الأجنبي حرية انجاز مشروعه بكل حرية، باختيار القطاع المراد الاستثمار فيه، ملغيا بذلك مفهوم القطاعات الإستراتيجية، وهي القطاعات المخصصة صراحة للدولة أو أحد فروعها والتي كانت تعتبر عائقا أمام حرية الاستثمار الأجنبي، فيه وألغى كل العراقيل التي تعترضه إلا أنه أبقى على شروط نستطيع القول أنها لا ترتقي إلى درجة القيود وإنما يمكننا اعتبارها مجرد استثناءات ضرورية ترد على حرية الاستثمار<sup>2</sup>.

ولم يغفل دستور 1996 عن مبدأ حرية الاستثمار، فقد نص عليه من خلال المادة 37 التي جاء فيها " حرية التجارة والصناعة مضمونة وتمارس في إطار القانون"<sup>3</sup>، والملاحظ من نص المادة أنها أقرت مبدأ حرية التجارة والصناعة الذي يعد من ركائز اقتصاد السوق ومبادئ الاقتصاد الليبرالي التي تبنتها الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي شرعت فيها منذ عام 1988 ، كما أن نص المادة جاء مطلقا لم يميز بين المستثمر الجزائري والأجنبي بشأن الاستفادة من هاته الحرية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>المادة 04 من الأمر رقم 03-01 الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 ، المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 47 ، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001 ، المعدل والمتمم

<sup>2</sup>سالم ليلي ، الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص قانون عام اقتصادي ، كلية الحقوق ، جامعة وهران ، 2012/2011 ، ص 79

<sup>3</sup>المادة 37 من المرسوم الرئاسي رقم 96-438 ، المؤرخ في 07 ديسمبر 1996 ، المتعلق بإصدار دستور الجمهورية الجزائرية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 76 ، الصادرة بتاريخ 08 / 12 / 1996 المعدل والمتمم.

<sup>4</sup>عجة الجيلالي ، مرجع سابق ، ص 577 .

وتعزيزا لضمان حرية الاستثمار الأجنبي، حرصت الجزائر على إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتشجيع وحماية الاستثمار ومن بينها: الاتفاقية المنشئة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار<sup>1</sup> ، إذ أنها لم تنص صراحة على ضمان حرية الاستثمار واكتفت بالإشارة في ديباجتها ، دعمها لحرية الاستثمار الأجنبي في الدول النامية بواسطة رفع المخاوف المتعلقة بالمخاطر غير التجارية.

وكذا جاء ضمن اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول المغرب العربي في المادة 01 في الفصل الثاني تحت عنوان معاملة الاستثمار " يشجع كل بلد من بلدان اتحاد المغرب العربي وفي إطار أحكامه انتقال رؤوس الأموال المملوكة لمواطني الدول الأخرى للاتحاد إليه ، ويشجع فيه بحرية في كافة المجالات غير الممنوعة على مواطني البلد المضيف وغير المقصورة عليهم ... " <sup>2</sup>

من خلال استقراء المواد السابقة ، نستشف أن المشرع الجزائري قد جسد حرية الاستثمار كضمان للمستثمر الأجنبي لانجاز مشروعه بحرية بإلغاء العراقيل والحواجز التي يمكن أن تضعف من ثقته بالبلد المضيف ، إلا أن هاته الحرية نسبية وليست مطلقة .

### الفرع الثاني: القيود الواردة على مبدأ حرية الاستثمار

كرس المشرع الجزائري مبدأ حرية الاستثمار ، ليس بصفة مطلقة وإنما قام بضبطه بمراعاة التشريعات والتنظيمات القانونية ومنها ضابط البيئة ، إذ وفر المشرع حماية لها

<sup>1</sup> الأمر رقم 72-16 المؤرخ في 07 جوان 1972 ، المتعلق بمصادقة الجزائر على اتفاقية إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 53 ، الصادرة بتاريخ 04 جوان 1972.

<sup>2</sup> المرسوم الرئاسي رقم 90-420 ، المؤرخ في 22 ديسمبر 1990 ، المتضمن مصادقة الجزائر على اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين اتحاد دول المغرب العربي ، ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 06 ، الصادرة بتاريخ 06 فيفري 1991.

، كما علق ممارسة بعض الأنشطة والمسمات بالأنشطة المقننة بالحصول على تراخيص من طرف الإدارة<sup>1</sup>

### أولاً: حماية البيئة

لقد وضع المشرع الجزائري قيوداً صريحة تحد من حرية الاستثمار بهدف حماية البيئة وذلك بموجب المادة 04 من الأمر 03-01 حيث نصت على ما يلي " ...مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالأنشطة المقننة وحماية البيئة"<sup>2</sup> ، ذلك لأن بعض الأنشطة والصناعات الملوثة يؤثر سلباً على البيئة ، وعليه تدخل المشرع ووضع حدا لهذا الاستنزاف .

كما لجأت الدولة من خلال القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة<sup>3</sup>، إلى فرض جزاءات من أجل حماية الموارد الطبيعية الجزائرية بما فيها الماء والهواء والحيوانات<sup>4</sup>، إذ كثيراً ما تنقل الشركات الأجنبية أنشطتها الاستثمارية إلى الدول المضيفة ، وتؤثر سلباً على البيئة في ظل غياب الرقابة الفعالة على هذه الأنشطة ، وأحياناً تلجأ إلى أخطر من ذلك مثل دفن النفايات السامة في أراضي الدولة المضيفة<sup>5</sup>، ولذلك حرص المشرع الجزائري على أن لا تتشكل أي مشاريع استثمارية

<sup>1</sup> والي نادية ، النظام القانوني الجزائري للاستثمار ومدى فعاليته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم تخصص قانون ، كلية الحقوق وعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، ص36.

<sup>2</sup> المادة 04 من الأمر 03-01 ، المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم.

<sup>3</sup> القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 ، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 43 ، الصادرة بتاريخ 20 يوليو 2003.

<sup>4</sup> قايدي سامية، التجارة الدولية والبيئة ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص القانون ، كلية الحقوق ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، ص135.

<sup>5</sup> سليمان عمر الهادي ، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي

والاقتصاد الوضعي ، الطبعة الأولى ، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص 20

أجنبية قبل خضوعها لدراسة التأثير على البيئة ومنح موافقة مسبقة للمشروع من طرف السلطات المختصة<sup>1</sup>

### ثانياً: النشاطات المقننة

حددت المادة 02 من المرسوم التنفيذي 97-40 ، مفهوم النشاطات المقننة على أنها " كل نشاط أو مهنة خاضعة للقيود في السجل التجاري تتطلب بطبيعتها أو مضمونها أو محلها أو وسائل تفعيلها ، شروط خاصة حتى يتم الترخيص بممارستها كمهنة مقننة أو نشاط مقنن "<sup>2</sup>. وبالتالي فإن المقصود بالنشاطات المقننة كل النشاطات الخاضعة لقواعد قانونية خاصة بها ، ويشترط على كل مستثمر أجنبي يرغب في ممارسة نشاط مقنن إدراج اعتماد أو ترخيص ممارسة هذا النشاط المسلم له من طرف المصالح المختصة<sup>3</sup>، ومن بين هذه الأنشطة المقننة التي يحتاج فيها المستثمر إلى ترخيص مسبق ، نجد قطاع المناجم ، قطاع الاتصالات ، الصحة .... الخ.

كما يستشف من نص المادة 04 من الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم المذكورة سابقا أن المشرع الجزائري ربط حرية الاستثمار بمراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة، وبذلك قيد من الحرية الممنوحة للمستثمر الأجنبي، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المهن والنشاطات المقننة غير محددة

<sup>1</sup> سالم ليلي ، مرجع سابق ، ص 82 .

<sup>2</sup> المرسوم التنفيذي رقم 97-40 المؤرخ في 18 جانفي 1997 ، المتعلق بمعايير تحديد و تأطير النشاطات والمهن المقننة الخاضعة للقيود في السجل التجاري وتأطيرها ، المعدل والمتمم ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 05 ، الصادرة بتاريخ 19/01/1997 .

<sup>3</sup> سالم ليلي ، مرجع سابق ، ص 80.

بنص صريح وواضح ، مما يجعل المستثمر الأجنبي يشكك من النوايا الحقيقية للسلطات الجزائرية في مجال الاستثمار<sup>1</sup>.

### ثالثا: القيود الواردة في قانون المالية التكميلي لسنة 2009<sup>2</sup>

أدخل المشرع بعض القيود التي تحد من حرية الاستثمار بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، وتتمثل أهم هذه القيود فيما يلي:

1- الشراكة الإجبارية بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني ، حيث ألزمت المادة 58 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، المستثمر الأجنبي بوجود الدخول في شراكة مع المستثمر الوطني بنسب تختلف بحسب إذا كان نشاط إنتاج أو استيراد .

فبالنسبة لنشاطات إنتاج السلع والخدمات تمثل نسبة الشراكة فيها 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي للاستثمار، أما فيما يخص نشاطات الاستيراد فقد حددت نسبة الشراكة الوطنية بـ 30% على الأقل من رأس المال الاجتماعي للاستثمار<sup>3</sup>.

2- التصريح بالاستثمارات الأجنبية ، حيث نصت المادة 58 الفقرة الأولى من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على مايلي: " تخضع الاستثمارات الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات قبل انجازها إلى تصريح بالاستثمارات لدى الوكالة المذكورة في المادة 06 أدناه"<sup>4</sup>. نلاحظ من خلال هذه المادة أن المشرع اقتصر على نظام التصريح بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المنجزة في نشاطات إنتاج

<sup>1</sup>والي نادية ، مرجع سابق ، ص 42

<sup>2</sup>الأمر رقم 01-09 ، المؤرخ في 22 يوليو 2009 ، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 44، الصادرة بتاريخ 26 يوليو 2009.

<sup>3</sup>المادة 58 /02/03 من الأمر رقم 01-09 ، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 .

<sup>4</sup>المادة 58 من الأمر رقم 01-09 ، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

السلع والخدمات دون الأنشطة الخاصة بالاستيراد<sup>1</sup>، كما أن هذا القيد يساعد الهيئات الإدارية لمعرفة الاستثمارات الأجنبية المصرح بها فقط والتي قد تحققت فعلا .

والجدير بالذكر أن هذه القيود التي جاء بها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، أدت إلى التقليل من حرية المستثمر الأجنبي ولم تشجعه أبدا على الاستثمار، وبالأخص إجبار المستثمر الأجنبي على إشراك مستثمر وطني بنسبة 51 % لصالح هذا الأخير ، مما أدى إلى تراجع حجم الاستثمار الأجنبي في الجزائر مقارنة بالسنوات السابقة.

### المطلب الثاني: ضمان المساواة بين المستثمر الأجنبي والوطني

تم النص على مبدأ المساواة في القوانين الداخلية المنظمة للاستثمار كما تم الإشارة إليه في الاتفاقيات المنظمة للاستثمارات ، فتذهب الاتفاقيات الثنائية خصوصا إلى أن يعامل المستثمر الأجنبي معاملة لا تقل عن تلك الممنوحة لنظيره الوطني<sup>2</sup>، ولقد كرس المشرع الجزائري مبدأ المعاملة المنصفة والعادلة بين المستثمرين الجزائريين والأجانب من جهة وبين المستثمرين الأجانب فيما بينهم من جهة أخرى<sup>3</sup>، وذلك من خلال قوانين الاستثمار ، بحيث ورد في المادة 38 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار " يحظى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب

<sup>1</sup> سالم ليلي ، مرجع سابق ، ص 84.

<sup>2</sup> زروال معزوزة ، الضمانات القانونية للاستثمار في الجزائر ، الجزء الأول ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2016/2015 ، ص 369.

<sup>3</sup> عليوش قريوع كمال ، قانون الاستثمارات في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، بن عكنون ، الجزائر ، 1999 ، ص 63.



بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتصل بالاستثمار<sup>1</sup>.

كما أن قانون الاستثمار رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار نص على مبدأ المساواة كضمان للمستثمر الأجنبي في المادة 21، مفادها أن يتمتع المستثمر الأجنبي سواء كان طبيعياً أو معنوياً بمعاملة عادلة ومنصفة فيما يخص الحقوق والواجبات<sup>2</sup>، ومن أهم المعايير الداعمة لمبدأ المساواة يتجسد في مبدأين أساسيين يتمثلان في مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومبدأ المعاملة الوطنية.

### الفرع الأول : المعاملة وفق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية

ومفاده أن تتعهد الدولة المضيفة بموجب اتفاقية دولية بمنح معاملة تفضيلية لاستثمارات مواطني الدولة المستفيدة من شرط الدولة الأولى بالرعاية، أي بإمكان استعادة المستثمرين الذين يحوزون على جنسية الدولة التي استفادت من هذا الشرط من الحصول على جميع الضمانات الممنوحة من طرف البلد المستقبل لرؤوس الأموال الأجنبية على أساس الدولة الأكثر رعاية التي تحظى بها الاستثمارات الأجنبية الأخرى في تلك الدولة ذاتها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 64، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993.  
<sup>2</sup>المادة 21 من القانون رقم 16-09، المتعلق بترقية الاستثمار.  
<sup>3</sup>بوالومينة، مرجع سابق، ص 437.

ولا تكاد تخلو اتفاقية من النص على هذا المبدأ، بحيث قررت اتفاقية الشراكة الأورو - جزائرية<sup>1</sup> تكريسا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين مستثمريها بأن يمنح كل طرف متعاقد فيها رعايا الطرف الآخر معاملة لا تقل عن تلك التي يمنحها لرعايا دول أخرى. و بالرغم من النص على هذا الضمان في معظم الاتفاقيات الدولية ، إلا أن الدولة المستقبلية لرؤوس الأموال تقوم أحيانا بإجراء تمييز بين المستثمرين من أجل رقابة نشاطات المستثمرين الأجانب ، وكذلك لاعتبارات تتعلق بمصلحة الدولة<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: مبدأ المعاملة الوطنية للمستثمر الأجنبي

يعرف مبدأ المعاملة الوطنية على أنه " قاعدة قانونية اتفاقية تلتزم بموجبها الدولة المضيفة بمنح المستثمرين الأجانب معاملة لا تقل تفضيلا عن تلك الممنوحة للمستثمرين الوطنيين"<sup>3</sup>، أي أن المستثمر الأجنبي له نفس شروط المنافسة التي يتمتع بها المستثمر الوطني ، بمعنى آخر أن المعاملة الوطنية أن يحظى المستثمرين الأجانب بنفس الحماية التي يحظى بها المواطنين ، وذلك بقصد تشجيع الأجانب للاستثمار في الدولة المضيفة بها<sup>4</sup>

<sup>1</sup>المرسوم الرئاسي رقم 05-159 ، المؤرخ في 27 ابريل 2005 ، المتعلق بالمصادقة على

الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى الموقع بفالونسيا يوم 22 ابريل 2002 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 31 الصادرة بتاريخ 30 ابريل 2005.

<sup>2</sup>عيبوط محند وعلي ، مرجع سابق ، ص 81.

<sup>3</sup>حساني لامية ، مبدأ عدم التمييز بين الاستثمارات في القانون الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام للأعمال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، 2016/2017 ، ص 48.

<sup>4</sup>هشام خالد ، الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية، مؤسسات شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1988 ، ص 73.

و يعد نص المادة 14 فقرة 01 من قانون تطوير الاستثمار<sup>1</sup> المعدل والمتمم ترجمة واضحة لمبدأ المعاملة الوطنية الذي يقضي بالمساواة في الواجبات والحقوق بين المستثمرين الأجانب والمستثمرين الوطنيين كضمان جوهري لكسب ثقة المستثمر الأجنبي وحماية استثماره طول مدة المشروع .

كما أن معظم الاتفاقيات الثنائية التي صادقت عليها الجزائر في مجال الاستثمار اشترطت وجوب معاملة المستثمر الأجنبي معاملة لا تقل امتيازاً عن تلك الممنوحة للمستثمر الوطني<sup>2</sup>، فعلى سبيل المثال نصت المادة 04 من الاتفاق الثنائي بين الجزائر ومصر على أنه " يمنح كل طرف متعاقد على إقليمه استثمارات مواطني وشركات الطرف المتعاقد الآخر معاملة لن تكون اقل امتيازاً من تلك التي تمنح لمواطنيه وشركائه"<sup>3</sup>.

### المطلب الثالث : ضمان الثبات التشريعي

تتمتع الدولة في إطار ممارستها لسيادتها وعن طريق سلطتها التشريعية بصلاحيات سن قوانين و أنظمة جديدة وتعديل أو إلغاء القوانين القديمة ، وهو حق لها ولا يتصور أن تتخلى عنه ، ومن العوامل التي تدفع المستثمر الأجنبي إلى الاستثمار في إقليم دولة ما ، أن تكون هذه الدولة متمتعة باستقرار سياسي واقتصادي ومالي واجتماعي

<sup>1</sup>المادة 14 من الأمر رقم 01-03 يتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم تنص على " يعامل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار " .

<sup>2</sup>حسايني لامية ، مرجع سابق ، ص 53 .

<sup>3</sup>المرسوم الرئاسي رقم 98-320 ، المؤرخ في 11 أكتوبر 1998 ، المتضمن المصادقة على الاتفاق حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة مصر العربية ، الموقع بالقاهرة في 29 مارس 1997 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 76 ، الصادرة في 11 أكتوبر 1998 .

وهو ما يعرف "بمبدأ استقرار التشريع"<sup>1</sup> ، حيث يجد هذا المبدأ مرجعه في المادة 02 فقرة 01 من القانون المدني الجزائري والتي جاء فيها " لا يسري القانون إلا على ما يقع في المستقبل ولا يكون له اثر رجعي"<sup>2</sup>.

ويبدو الهدف جليا من ثبات التشريع ، فالأمن القانوني الذي يجب أن تعمل الدولة على توفيره يقوم على أساس عدم مفاجأة المستثمر الأجنبي بصفة غير متوقعة بقوانين وتشريعات جديدة لم تكن وقت إبرام العقد ، كأن تحمل رفع نسب ضرائب مفروضة أو إلغاء لبعض المزايا التي كانت ممنوحة في قانون سابق<sup>3</sup>

### الفرع الأول : مفهوم الثبات التشريعي ومبررات الأخذ به

يعرف مبدأ الثبات التشريعي على أنه " تثبيت النظام القانوني الساري بالدولة عند لحظة معينة بما يكفل للمستثمر أن يرتب تعاقداته عند ذلك التوقيت تجنباً لإحداث الدولة تعديلات تشريعية أو تغيير أنظمة الحكم بالدولة المضيفة "

من خلال هذا التعريف يمكن القول بأن الدولة تتعهد بمنح المستثمر الأجنبي كافة الضمانات والمزايا المنصوص عليها في العقد مع تعهدها باستمرارها حتى في حالة إجراء تعديلات على القانون<sup>4</sup>. وهذا المبدأ أو الضمان كثيرا ما كان يعمل به في العقود

<sup>1</sup>سالم ليلي ، مرجع سابق ، ص 97.

<sup>2</sup>المادة 01/02 من الأمر رقم 75-78 ، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 ، المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 78 ، الصادرة بتاريخ 1975/09/30.

<sup>3</sup>جغلول زغدود ، سيف الدين بوجدير ، ضمانات الاستثمار الأجنبي في القانون الجزائري وفقا للتشريع الداخلي والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، جامعة أم البواقي ، العدد 11 ، جوان 2007 ، ص 597.

<sup>4</sup>جمال بوسنة ، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على ضوء اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة 01 الحاج لخضر ، 2016/2017 ، ص 81.

الدولية الطويلة الأجل بين الشركات الأجنبية ومؤسسات الدولة ، حيث يلجأ المتعاقدان إلى وضع بند استقرار القانون المطبق لتقادي التغييرات والتعديلات التي يمكن أن تغير وضعية المستثمر الأجنبي<sup>1</sup>، وبفضل وجود هذا الضمان فإن المستثمر الأجنبي يرفض أي تعديل قانوني على العقد المبرم بينه وبين الدولة المضيفة في المستقبل<sup>2</sup>.

ومن الحجج التي كانت سبب في وجود هذا المبدأ ، أن القوانين الطارئة على العقد والتعديلات المتكررة سوف تحدث اختلالاً في التوازن العقدي بين طرفيه ، مما يعرقل السير الحسن للنشاط الاستثماري ، وهروب المبادرات المالية إلى دول أكثر انفتاحاً<sup>3</sup> ولذلك فإن اعتماد مبدأ الثبات التشريعي للمشروع الاستثماري الأجنبي بالأخص أهمية في تحقيق أكبر قدر من الحماية والضمان للمستثمر الأجنبي .

### الفرع الثاني : موقف المشرع الجزائري من ضمان الثبات التشريعي

لقد عملت معظم الدول المضيفة للاستثمار على تضمين قانون استثمارها مبدأ استقرار القانون لأنه يحقق قدراً كبيراً من الحماية والضمان للمستثمر الأجنبي حتى لا ينتقص من حقوقه أو تزيد التزاماته ، نتيجة تعديل تشريعي لاحق قد يطرأ على القواعد القانونية المنظمة للاستثمار<sup>4</sup>

<sup>1</sup>العماري وليد ، الحوافز والحوافز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1 ، 2010/2011 ، ص 17.

<sup>2</sup>جلال وفاء محمدين ، التحكيم بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة للاستثمار ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 59.

<sup>3</sup>زروال معزوزة ، مرجع سابق ، ص 365.

<sup>4</sup>جمال بوستة ، مرجع سابق ، ص 91 .

ولأهمية ومكانة هذا المبدأ فقد نص عليه المشرع في الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار في المادة 15 منه " لا تطبق المراجعات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة " <sup>1</sup>، وأكد عليه في القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار من خلال المادة 22 منه بقولها " لا تسري الآثار الناجمة عن المراجعة أو إلغاء هذا القانون التي قد تطرأ مستقبلاً على الاستثمار ، المنجز في إطار هذا القانون إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة " <sup>2</sup>

من خلال نص المادتين السابقتين ، يمكن القول أن المشرع الجزائري قد أعطى للمستثمر الأجنبي حق الاستفادة من القانون الذي نشأ فيه مشروع الاستثمار ، ويبقى ساري المفعول طيلة مدة الانجاز ، أي بمعنى أن هناك حماية للمستثمر من التغيرات التي قد تطرأ على التشريع الجزائري من إلغائه أو مراجعته أو تعديله في المستقبل <sup>3</sup>، ولم يكتف المشرع بضمان استقرار التشريع للمستثمر ولكن أضاف ضمان آخر في متن المادتين السابقتين ، تتمثل في منح المستثمر الاستفادة من التشريع الجديد إذا كان يتضمن ضمانات أكبر <sup>4</sup> وامتيازات وحوافز إضافية في المجال الضريبي أو الجمركي مثلاً، ورأى فيه المستثمر انه أصلح له و لايمس بمركزه المالي بصورة

<sup>1</sup>المادة 15 من الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم.

<sup>2</sup>المادة 22 من القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار.

<sup>3</sup>محمد سارة ، الاستثمار الأجنبي في الجزائر - دراسة حالة اوراسكوم- بحث مقدم لنيل درجة الماجستير ، قانون أعمال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010/2009 ، ص 27 .

<sup>4</sup>صراح ذهبية ، التوفيق بين القانون الوطني والقانون الأجنبي في عقود الاستثمار ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، فرع القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، 2012 ، ص 54.

سلبية ، فهنا بإمكان المستثمر الأجنبي الاستفادة من أحكام النص الجديد إذا طلب ذلك صراحة<sup>1</sup>.

ومما سبق يمكننا القول أن عدم استقرار القانون المنظم للاستثمار بسبب التغييرات المستمرة بحسب الظروف الاقتصادية ، يؤدي إلى عدم استقرار العلاقة بين المستثمر والدولة المضيفة له، لذا يتوجب على المشرع الجزائري أن يعمل على ثبات التشريعات الخاصة بالاستثمار وتوفير مناخ مناسب لجذب رؤوس الأموال الأجنبية .

---

<sup>1</sup>سالم ليلي ، مرجع سابق ، ص 99 .

## المبحث الثاني : الضمانات المالية للاستثمار الأجنبي في الجزائر

إن تشجيع الاستثمار الأجنبي في أي دولة هو نتيجة تلقائية لتحسين الإطار الاقتصادي ، القانوني والسياسي . فالجزائر بعد انتهاج سياسة الإصلاحات القانونية والتوجه نحو اقتصاد السوق ، عليها أن تعمل على تحسين الإطار السياسي<sup>1</sup> من أجل جذب المستثمرين الأجانب إليها من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم<sup>2</sup>.

وباعتبار أن الضمانات المالية تعتبر من أهم عناصر استقطاب المستثمر الأجنبي للدولة المضيفة ، فقد أكدت معظم الاتفاقيات الثنائية على حماية أموال المستثمر الأجنبي وذلك من خلال التعويضات المستحقة جراء ما يلحق به من أضرار، إضافة إلى تأكيدها على ضرورة الاعتراف بحرية تحويل رؤوس أموال المستثمر الأجنبي<sup>3</sup> .

### المطلب الأول : ضمان التعويض في حالة نزع الملكية

تعتبر الملكية من أهم المواضيع التي يتمركز عليها اهتمام المستثمر الأجنبي في البلد المضيف ، حيث يتخوف من أن تمارس الدولة ضده حقها في نزع الملكية بصورة تعسفية ، لذلك فقد أحاطت هذا الحق بمجموعة من الضمانات<sup>4</sup>، هذا ما تم إقراره في أغلب الاتفاقيات الثنائية ، وكمثال على ذلك المادة الرابعة من الاتفاقية الجزائرية الدانماركية التي تنص على مايلي " لا يمكن أن تكون ملكية استثمارات مستثمري

<sup>1</sup> محمد سارة ، مرجع سابق ، ص 95.

<sup>2</sup> محي محمد سعد ، الاستثمار والأزمة المالية العالمية ( دراسة تحليلية ومقارنة وتطبيقية ) ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2010 ، ص 10.

<sup>3</sup> هشام خالد ، الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية ، مرجع سابق ، ص 61.

<sup>4</sup> ونوغي نبيل ، عن واقع الضمانات القانونية المقررة للاستثمار في التشريع الجزائري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد دباغين ، سطيف 2 ، العدد 11 ، الجزء 3 ، ص 223.



كل طرف متعاقد على إقليم الطرف الآخر ، موضوع نزع ملكية أو تأمين أو تخضع لتدابير ذات آثار مماثلة للتأمين أو نزع الملكية ، إلا لغرض المنفعة العامة، وعلى أساس غير تمييزي وبناء على الإجراء القانوني المطلوب ومقابل تعويض سريع ومناسب وفعلي<sup>1</sup>.

ونجد أن المشرع الجزائري كرس حماية الاستثمار الأجنبي بضمان عدم نزع الملكية من خلال المادة 20 من دستور 1996 " لا يتم نزع الملكية إلا في إطار القانون<sup>2</sup>"

أما بالنسبة في قانون الاستثمار فقد ورد هذا الضمان صريحا في نص المادة 23 من القانون 09-16 على مايلي " زيادة على القواعد التي تحكم نزع الملكية ، لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع استيلاء ، إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به ، يترتب على هذا الاستيلاء ونزع الملكية تعويض عادل ومنصف<sup>3</sup> ، وبذلك فقد ضمن المشرع الجزائري للمستثمر عدم حصول أي نزع للملكية إلا في إطار ما نص عليه التشريع المعمول به، وهو القانون 91-11<sup>4</sup>

<sup>1</sup>المادة الرابعة من الاتفاق المبرم بين جمهورية الجزائرية وحكومة مملكة الدانمارك، حول الترقية والحماية المتبادلتين للاستثمارات ، الموقع في الجزائر في 25 و28 أكتوبر 2002، المصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03 - 525 ، المؤرخ في 30 ديسمبر 2003.

<sup>2</sup>المادة 20 من دستور 1996 المعدل والمتمم.

<sup>3</sup>المادة 23 من القانون 09-16 ، المتعلق بترقية الاستثمار

<sup>4</sup>القانون رقم 91-11 المؤرخ في 27 ابريل 1991 ، المتعلق بالقواعد العامة المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 21 ، الصادرة بتاريخ 08 مايو 1991.

## الفرع الأول : صور نزع الملكية

لقد كُيفت إجراءات نزع الملكية بكل صورها، الأكثر خطورة التي تتعرض لها شركات الاستثمار الأجنبية في الدول المضيفة<sup>1</sup>، حيث أصبح قرار الاستثمار في أي دولة كانت مرهونا بقدر الحماية التي تتعهد الدولة المضيفة بتوفيرها للمستثمر الأجنبي ، فحماية الملكية العقارية للمستثمر الأجنبي هي الأصل تصدي للإجراءات التي تباشرها الدولة لحرمانه منها<sup>2</sup>، وتتمثل صور نزع الملكية فيما يلي :

## أولاً: التأميم

يمكن تعريف التأميم بأنه تحويل للملكية الخاصة إلى ملكية عامة تقوم بها السلطات العمومية بموجب نص تشريعي في ميادين ذات أهمية وطنية مقابل تعويض بهدف تحقيق المصلحة العامة<sup>3</sup>، ويعتبر التأميم من أخطر الإجراءات السياسية التي تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية لأنه يمس بالحقوق الأكثر أهمية والمكرسة بصفة مطلقة ، وهي حق الإنسان في ملكيته الخاصة بصفة عامة وفي حق المستثمر الأجنبي بصفة خاصة<sup>4</sup>، ولم ينص المشرع الجزائري على التأميم في قوانين الاستثمار وأحال على القواعد العامة في القانون المدني ، وذلك لتجنب إثارة مخاوف المستثمر الأجنبي وبالتالي جذبته للاستثمار في الجزائر .

<sup>1</sup>حسين نوار ، الحماية القانونية لملكية المستثمر الأجنبي في الجزائر ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية الحقوق ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013 ، ص 37 .

<sup>2</sup>المرجع نفسه ، ص 39.

<sup>3</sup>عبيوط محند وعلي ، مرجع سابق ، ص 266 .

<sup>4</sup>ونوغي نبيل ، مرجع سابق ، ص 226.

### ثانيا : نزع الملكية للمنفعة العامة

يمكن تعريف نزع الملكية للمنفعة العامة على أنها طريقة استثنائية لاكتساب أموال أو حقوق عقارية لتحقيق النفع العام ، مقابل دفع تعويض عادل ومنصف<sup>1</sup> ولقد حددت المادة 02 من القانون 91-11 مجالات نزع الملكية من اجل المنفعة العامة بقولها " لا يكون نزع الملكية ممكنا إلا إذا جاء تنفيذا لعمليات ناتجة عن تطبيق إجراءات نظامية مثل التعمير والتهيئة والتخطيط تتعلق بإنشاء تجهيزات جماعية ومنشآت وأعمال كبرى ذات منفعة عامة "<sup>2</sup>

كما تجب الإشارة إلى أن معظم القوانين تقرر حق السلطة العامة في نزع الملكية الخاصة للأفراد متى توافر شرط تحقيق المصلحة العامة ، كما تؤكد على التعويض كمقابل وشرط أساسي لتحقيق نزع الملكية للمنفعة العامة<sup>3</sup> ، وبالتالي لا يمكن أن تخضع الاستثمارات الأجنبية لنزع الملكية ما لم يكن تحقيقا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل .

### ثالثا: المصادرة

تعتبر المصادرة من بين المخاطر غير التجارية التي ترمي إلى حرمان المستثمر الأجنبي من ملكيته ، دون أن يكون مقابل لذلك أي تعويض<sup>4</sup>، وقد تبني المشرع الجزائري في قانون الاستثمار المصادرة كإجراء تلجأ إليه الدولة ، فنصت في المادة

<sup>1</sup>طفاني مخطارية، نزع الملكية العقارية من أجل المنفعة العامة في التشريع الجزائري ، مجلة التشريعات التعمير والبناء، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، العدد الرابع، 2017، ص 274.

<sup>2</sup>المادة 02 من القانون رقم 91-11، المتعلق بالقواعد العامة المتعلقة بنزع الملكية من اجل المنفعة العامة

<sup>3</sup>رفيقة قصوري ، مرجع سابق ، ص 59.

<sup>4</sup>حسين نواره ، مرجع سابق ، ص 49.

16 من الأمر 03-01 على أنه " لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به .

ويترتب على المصادرة تعويض عادل ومنصف<sup>1</sup>، أي أن توقيع عقوبة المصادرة على المستثمر الأجنبي مقيد بما يقترفه هذا المستثمر من مخالفة للقوانين ، وإلا أعتبر إجراء المصادرة عمل تعسفي يستدعي التعويض عنه<sup>2</sup>.

كما عرفت المادة 15 من قانون العقوبات كمايلي " المصادرة هي الأيلولة النهائية إلى الدولة لمال أو مجموعة أموال معينة<sup>3</sup>

وعليه فالمصادرة إجراء تتخذه الدولة ضد المستثمر الأجنبي عن طريق السلطة القضائية أو الإدارية ، فالمصادرة القضائية هي حكم صادر عن المحاكم كعقوبة تبعية في حالة ارتكاب المستثمر الأجنبي لجريمة على أرض الدولة المضيفة ، أما المصادرة الإدارية فهي إجراء تقتضيه بعض الاعتبارات الخاصة بالمحافظة على الأمن و السلامة والصحة العامة ، كقيام السلطة الإدارية بمصادرة أغذية أو مواد محظورة<sup>4</sup>.

#### رابعاً: الاستيلاء

وهو الحصول على الأموال والخدمات الضرورية لضمان حاجيات البلاد وفقاً لحالات الضرورة والاستعجال ، وهذا طبقاً لنص المادة 679 قانون مدني جزائري<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>المادة 16 من الأمر 03-01 ، المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم.

<sup>2</sup>سالم ليلي ، مرجع سابق ، ص 121.

<sup>3</sup>الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08 يونيو 1966 ، المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم ،

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 49 ، الصادرة بتاريخ 11 يونيو 1966.

<sup>4</sup>رفيقة قصوري ، مرجع سابق ، ص 60.

<sup>5</sup>المادة 679 من الأمر رقم 75-58 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم "...إلا أنه يمكن في

الحالات الضرورية و الإستعجالية وضمانا لاستمرارية المرفق العمومي ، الحصول على الأموال

والخدمات عن طريق الاستيلاء " .

كما نصت عليه المادة 23 من قانون ترقية الاستثمار 16-09 والتي نصت على انه " لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع استيلاء إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به"<sup>1</sup>

و يعرف الاستيلاء بأنه "إجراء قانوني مؤداه استيلاء الدولة مؤقتا على الأموال العقارية والمنقولة ، تتخذه السلطة العامة المختصة في الدولة للحصول على حق الانتفاع ببعض الأموال الخاصة بغرض تحقيق المصلحة العامة مقابل دفع تعويض لاحق لمالكها"<sup>2</sup>.

وعليه فالاستيلاء إجراء يرد على جميع أموال المستثمر الأجنبي عقارات أو منقولات ، ويسترجع المستثمر أملاكه بعد انقضاء الأسباب الشرعية المبررة لاتخاذها ، فهو إجراء غير ناقل للملكية التي تبقى من حق المستثمر الأجنبي حتى انتهاء المدة المخصصة للاستيلاء<sup>3</sup>.

### الفرع الثاني : الحق في التعويض

يتمتع المستثمر الأجنبي الذي تنزع ملكيته اتجاه الإدارة نازعة الملكية<sup>4</sup>، سواء بسبب نزع الملكية للمنفعة العامة أو بسبب أي إجراء ذي نفس النتائج بالتعويض المادي للمستثمر الأجنبي لإضفاء الشرعية على إجراءاتها .

<sup>1</sup>المادة 23 من القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمارات.

<sup>2</sup>دالي عقيلة ، مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة للاستثمارات الأجنبية (من حيث تكريس الضمانات)، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بجاية ، مجلد 16 ، العدد 02 ، 2017 ، ص 264.

<sup>3</sup>ونوغي نبيل ، مرجع سابق ، ص 226 .

<sup>4</sup>إيمان العباسية شتيح ، نظام التعويض في مجال نزع الملكية الخاصة لأجل المنفعة العامة في التشريع الجزائري ، مجلة الدراسات والبحوث القانونية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، العدد الثاني ، ص 251 .

فالتعويض هو " التزام قانوني تقوم به الدولة المضيضة بأدائه بطرق قانونية مختلفة ، وبمقتضى القوانين الدولية والداخلية وذلك نتيجة الضرر الذي لحق بالمستثمر بجرمانه وخسارته من أمواله المستثمرة " <sup>1</sup>

ولقد كرس المشرع الجزائري هذا الحق في كل القوانين الخاصة بالاستثمار ، وأكد دستور 1996 على هذا الحق في المادة 20 " لا يتم نزع الملكية إلا في إطار القانون ويترتب عنه تعويض قبلي عادل ومنصف " <sup>2</sup>

كما تم النص عليه في الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الجزائر مع الدول التي تتعامل معها اقتصاديا إذ تؤكد على حق المستثمر الأجنبي في التعويض ونشير إلى أن المشرع الجزائري لم يتضمن التفاصيل الخاصة حول دفع التعويض ، في قوانين الاستثمار واكتفى بوصفه بالعادل والمنصف <sup>3</sup>.

- فالتعويض العادل يستند إلى القيمة الحقيقية للمال المستثمر ، ويجب أن يغطي التعويض كافة الأضرار اللاحقة بالمستثمر الذي تم نزع ملكيته وأن يكون مساويا للقيمة الحسابية للاستثمار المنجز <sup>4</sup>، وهذا ما أكدته المادة 21 من القانون رقم 91-11 المتعلق بنزع الملكية بقولها " يجب أن يكون مبلغ التعويض من نزع الملكية عادلا ومنصفا ، بحيث يغطي كل ما لحقه من ضرر وما فاته من كسب بسبب نزع الملكية... " <sup>5</sup>

<sup>1</sup> بلحطاب بن حرز الله ، الضمانات المكفولة ضد نزع الملكية و الإجراءات المشابهة لها، مجلة الدراسات القانونية والسياسية ، جامعة عمار ثلجي ، الاغواط ، المجلد الخامس ، 2019 ، ص 245.

<sup>2</sup> المادة 20 من دستور 1996.

<sup>3</sup> عيبوط محند وعلي ، مرجع سابق ، ص 332.

<sup>4</sup> بلحطاب بن حرز الله ، مرجع سابق ، 247.

<sup>5</sup> المادة 21 من القانون 91-11 المتعلق بالقواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة.

- التعويض المنصف وذلك بأن يحدد مقدار التعويض حسب القيمة الفعلية للمشروع في السوق في الظروف العادية ، وآجال لا تطول<sup>1</sup> وعليه فإن التعويض التزام يقع على عاتق الدولة المضيفة للاستثمار في حالة مباشرتها لإجراء من إجراءات نزع الملكية للمصلحة العامة ، جبرا للضرر الذي لحق المستثمر الأجنبي على إقليمها .

### المطلب الثاني : ضمان تحويل أموال المستثمر وعائداته

يعد تحويل رؤوس الأموال الأجنبية من أهم الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي، إذ لا يمكن أن تتحقق الحماية الفعلية إذا لم يتمكن المستثمر الأجنبي من تحويل أمواله المستثمرة في إقليم الدولة المضيفة ، ويشمل التحويل جميع الأموال المستثمرة بما فيها العوائد المعاد استثمارها لغرض صيانة الاستثمار الأصلي أو زيادته<sup>2</sup>، ويعلق المستثمر الأجنبي أهمية بالغة على صياغة هذا المبدأ في قانون الاستثمار ، ذلك أن تحقيق الأرباح داخل الدولة المضيفة ليس الهم الشاغل لحامل رؤوس الأموال بقدر حرصه على تحويلها إلى بلده ، لهذا سعيًا من المشرع الجزائري لجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، فقد عمل على منح المستثمر الأجنبي ضمان تحويل رؤوس أمواله وعوائدها ، بالموازاة مع الاتفاقيات الدولية<sup>3</sup>.

ومن هنا يمكننا التطرق إلى الأموال محل إعادة التحويل ، و لشروط إعادة التحويل.

<sup>1</sup>حسين نواره ، مرجع سابق ، ص 103.

<sup>2</sup>جعيرن بشير ، برايك الطاهر ، ضمانات تحويل رؤوس الأموال والأرباح المحققة في عقود الدولة الاستثمارية ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، جامعة عمار ثلجي ، الاغواط ، المجلد العاشر ، العدد الثاني ، الجزء الأول ، 2017 ، ص 30.

<sup>3</sup>زروال معزوزة ، مرجع سابق ، ص 332.

## الفرع الأول: الأموال محل إعادة التحويل

لقد حدد المشرع الجزائري الأموال القابلة للتحويل في المادة 31 من الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار والتي جاء فيها " تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعها بنك الجزائر بانتظام ويتحقق من استيرادها قانونا من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه ، كما يشمل هذا الضمان المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وان كان هذا المبلغ اكبر من الرأسمال المستثمر في البداية"<sup>1</sup>

أما الاتفاقيات الثنائية فإنها تتضمن عدة تفاصيل حول الأموال موضوع التحويل ، كما أن معظمها تؤكد على أن الأموال القابلة للتحويل مذكورة على سبيل المثال لا الحصر<sup>2</sup>.

وعليه يتمثل نطاق الأموال المستثمرة القابلة للتحويل نحو الخارج في الصور الآتية :

## أولاً: تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناتجة عنه

أجاز قانون الاستثمار الجزائري ، حق تحويل رأسمال المستثمر الأجنبي إلى الخارج بنفس العملة التي ورد بها أو بعملة أخرى حرة التحويل ومسعرة من بنك الجزائر ، ورد هذا الحق في إطار المادة 31 من قانون الاستثمار ، وتم التأكيد عليه بشكل مفصل في إطار الاتفاقيات الدولية<sup>3</sup>، كما أن المستثمر الأجنبي يتمتع بحرية لتحويل العائدات الناتجة عن استثماره من مداخل وأرباح ومجمل الإيرادات الناتجة مباشرة عن

<sup>1</sup>المادة 31 من الأمر 03-01 ، المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم.

<sup>2</sup>عبيوط محند وعلي ، مرجع سابق ، ص 362.

<sup>3</sup>والي نادية ، مرجع سابق ، ص 262.



عملية الاستثمار لرأس المال<sup>1</sup> ، وهذا مانصت عليه المادة 126 من قانون النقد والقرض بقولها "... وكل النتائج و المداخل والفوائد والإيرادات وسواها من الأموال المتصلة بالتمويل يسمح بإعادة تحويلها.."<sup>2</sup>

### ثانيا: ناتج أو تصفية الاستثمارات الأجنبية

ينصرف التنازل المذكور في مضمون المادة 31 من الأمر 01-03 المشار إليها سابقا إلى صورتين، الأولى تأخذ شكل تنازل إرادي ، أما الثانية فتأخذ شكل تنازل غير إرادي . حيث تتكرس الصورة الأولى في كل عمليات البيع النهائي لجزء من المشروع المتواجد في الجزائر أو كله ، في حين تتكرس الصورة الثانية في تحويل التعويضات المترتبة عن نزع الملكية<sup>3</sup>

### ثالثا: تحويل مرتبات العمال

تسمح معظم قوانين الاستثمار للخبراء والعاملين الأجانب في المشروع الاستثماري بتحويل قدر من الأجور والمرتبات والمكافآت التي يحصلون عليها في الدول المستقبلية للاستثمار في الخارج ، كما تؤكد هذا الحق في إطار الاتفاقيات الدولية الثنائية<sup>4</sup>، وهذا

<sup>1</sup> عائشة طويسات ، مبدأ حرية تحويل الأموال للمستثمر في التشريع الجزائري ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، جامعة عمار تليجي ، الاغواط، المجلد العاشر ، العدد الثالث ، ص 226.

<sup>2</sup> الأمر رقم 03-11 ، المؤرخ في 26 غشت 2003 ، المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 52 ، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003.

<sup>3</sup> عبد الغني حسونة ، حرية إعادة تحويل الأموال الاستثمارية نحو الخارج كضمانة للاستثمار الأجنبي ، مجلة الحقوق والحريات ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد الثالث ، 2016 ، ص 149.

<sup>4</sup> والي نادية ، مرجع سابق ، ص 265 .

ما جاءت به الاتفاقية الثنائية المبرمة بين الجزائر وليبيا سنة 2001 ، حيث تتضمن بند يخص إمكانية تحويل مداخيل العمال التابعين للمستثمر الأجنبي<sup>1</sup>

والملاحظ أنه رغم هذه الضمانات التي منحها المشرع الجزائري بشأن تحويل الأموال إلا أن هذا الحق ليس مطلقا ، فقد وضع المشرع ضوابط لذلك ، منها ضرورة قيام المستثمر الأجنبي بتصريح مسبق لدى المصالح الجبائية بتحويل الأموال لمراقبة مدى احترام التزاماته اتجاه المصالح الجبائية والضريبة<sup>2</sup> .

### الفرع الثاني : شروط وإجراءات تحويل الأموال المستثمرة

إن ممارسة المستثمر الأجنبي لحق تحويل أمواله المستثمرة تحتاج إلى شروط وقواعد لتفادي الآثار السلبية والمشاكل المالية التي تمس الدول ، كما أنه من الصعب تصور نظام تكون فيه حرية التحويل تامة وغير مقيدة<sup>3</sup>

#### أولا : شروط التحويل

على أساس المادة 31 من الأمر 03-01 السابقة الذكر نستنتج جملة من الشروط المتمثلة في مايلي:

**1- ضرورة أن تكون أصل رؤوس الأموال المستثمرة في الجزائر ذات مصدر خارجي، الأمر الذي يتنافى معه إمكانية إعادة تحويل أموال نحو الخارج عندما يكون مصدر**

<sup>1</sup>المادة 06 من المرسوم الرئاسي 03-210 المؤرخ في 05-05-2003 ،المتضمن التصديق على اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمار بين الجزائر وليبيا ، الموقعة بسرت في 06-08-2001 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 33 الصادرة بتاريخ 11 ماي 2003 .

<sup>2</sup>جغلول زغدود ،سيف الدين بوجدير ، مرجع سابق ، ص 600.

<sup>3</sup>عائشة طويسات ، مرجع سابق ، ص 224.

تمويل مشاريع الاستثمار الأجنبية ذات مصدر داخلي أو وطني<sup>1</sup>، وقد تكون هذه الأموال عبارة عن مساهمات نقدية أو عينية .

**2 - ضابط الإقامة في عملية إعادة تحويل الأموال نحو الخارج**، ترتبط عملية إعادة التحويل نحو الخارج بضرورة توفر الشخص المستثمر الأجنبي المعني بهذه العملية على صفة غير المقيم في الجزائر ، مع أن المشرع لم يشر إلى ذلك بشكل صريح في القانون 03-01 ، إلا أن النظام 03-05 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية<sup>2</sup>، حدد الأشخاص الذين لهم الحق في إعادة التحويل إلى الخارج وهم الأشخاص غير المقيمين فقط .

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري قد اعتمد المركز الرئيسي للنشاط الاقتصادي كضابط للتمييز بين الشخص المقيم وغير المقيم وذلك في أحكام الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض والذي أشار من خلاله إلى أنه يعتبر غير مقيم في الجزائر في مفهوم هذا الأمر كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادية خارج الجزائر<sup>3</sup>

### ثانيا : إجراءات التحويل

يمكن للمستثمر الأجنبي الراغب في عملية التحويل تقديم طلب بذلك ، للبنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة التي لها أهلية دراسة طلبات التحويل ، ويجب

<sup>1</sup>عبد الغني حسونة ، مرجع سابق ، ص 147.

<sup>2</sup>النظام 03-05 المؤرخ في 06 يوليو 2005 ، المتعلق بالاستثمارات الأجنبية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 53 ، الصادرة في 31 يوليو 2005.

<sup>3</sup>المادة 125 / 2 من الأمر 11-03 ، المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

عليه أن يكون مرفقا بمجموعة من الوثائق القانونية اللازمة<sup>1</sup> التي تثبت مساهمات خارجية نقدية وعينية في انجاز الاستثمارات الأجنبية.

وقد جاء في مختلف الاتفاقيات الثنائية التأكيد على ضرورة أن يتم التحويل دون تأخير وباحترام السرعة في الآجال.

كما تخضع التحويلات إلى تصريح مسبق لدى المصالح الجبائية المختصة إقليميا بتحويل الأموال ، والهدف من هذا الإجراء هو مراقبة مدى احترام المستثمر لالتزاماته اتجاه المصالح الجبائية والضريبية .

---

<sup>1</sup>والي نادية ، مرجع سابق ، ص 271.

## الفصل الثاني : الضمانات الإجرائية للاستثمار الأجنبي في الجزائر

قد يستفيد المستثمر الأجنبي من جميع الضمانات الموضوعية المنصوص عليها قانوناً، إلا أن ذلك من غير جدوى إذا ما صادفته عرقلة من طرف الجهات الإدارية المشرفة على المشروع الاستثماري ، من حيث تقديم المعلومات والتوجيهات اللازمة بغرض تيسير الإجراءات الإدارية الواجب استنفادها، وكذا التخلص من البيروقراطية التي تعرفها الهيئات الإدارية

كما أن نجاح الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف مرتبط بمدى الحماية الممنوحة له ، وذلك بتوفير مناخ استثماري يشعر من خلاله المستثمر الأجنبي بالثقة والأمان ، ولا يكون ذلك إلا من خلال توفير وسائل عادلة لفض النزاع الذي قد ينشأ لأسباب مختلفة ، ولذلك عمل المشرع الجزائري على توفير أجهزة قضائية تختص بالنظر في المنازعات التي تكون بين المستثمر الأجنبي وبين الدولة المضيفة .

ولذلك تضمنت قوانين الاستثمار إلى جانب الضمانات الموضوعية ضمانات إجرائية لتيسير قيام المستثمر الأجنبي بمشروعه باطمئنان.

## المبحث الأول : الضمانات الإدارية للاستثمار الأجنبي في الجزائر

يعتبر الجانب الإداري مهم في تحقيق انجازات اقتصادية مميزة وحماية الاستثمارات واستقطاب المستثمرين الأجانب<sup>1</sup>، إذ أن الإجراءات الإدارية تلعب دورا مهما في تحفيز الاستثمار سواء وطنيا أو أجنبيا ، فكلما كانت الإجراءات معقدة كلما زادت من خوف المستثمر الأجنبي الذي يبحث دائما عن الأمان .

وفي هذا المنحى تضمنت تشريعات الاستثمار في الجزائر العديد من المزايا والتسهيلات لانجاز الاستثمارات الأجنبية ، إدراكا منها أن النظام الجيد للاستثمار يتطلب تقديم تسهيلات إدارية وإلغاء المعوقات وتحسين الإجراءات الإدارية للمستثمرين الأجانب<sup>2</sup>، ولا يتأتى ذلك إلا بإنشاء هيئات يكون لها مهام التوجيه والإرشاد والمرافقة للمشاريع الاستثمارية<sup>3</sup>

<sup>1</sup>عمر مصطفى جبر إسماعيل ، ضمانات الاستثمار في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة ، الطبعة الأولى ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010 ، ص 298.

<sup>2</sup>ثلجون سميشة ، التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، 2017 ، ص 93 ، 95.

<sup>3</sup>زروال معزوزة ، مرجع سابق ، ص 461.

## المطلب الأول : تحسين الإجراءات الإدارية

اهتم القانون بأن ييسر للمستثمر الأجنبي سبل التعامل مع الجهات المكلفة بالاستثمار ، وهو تعامل كان يخضع في الأصل لقيود كثيرة أثرت سلبا على الاستثمارات بشكل عام وذلك من خلال الرقابة الإدارية التي كانت تمارس عليها .

وقد حاول المشرع الجزائري من خلال قوانين الاستثمار التخفيف من عبء هذه

الرقابة، وذلك بالتخلي عن نظام الاعتماد ، و إحداث نظام التصريح .

### الفرع الأول :إلغاء نظام الاعتماد

اعتمدت الجزائر نظام الرقابة على الاستثمارات الأجنبية من خلال تكريس آلية الاعتماد المسبق لها ، والتي تعبر عن استبعاد الحرية في انجاز الاستثمارات<sup>1</sup>.

حيث يعرف الاعتماد بأنه " الموافقة التي يتحصل عليها من الإدارة والتي بموجبها يمكن للأشخاص تحقيق المشاريع الاقتصادية واستفادتهم من نظام مالي أو ضريبي ممتاز "2، ومنه فالاعتماد تصرف إداري منفرد من قبل الإدارة تمنح من خلاله رخصة ممارسة نشاط استثماري معين ، ويخضع للسلطة التقديرية للهيئة المخولة لها منحه ، بحيث يتماشى مع أولويات المخطط الوطني للتنمية وأهدافه وتقديراته<sup>3</sup>

وفي ظل القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض ،منح صلاحية اعتماد الاستثمارات الأجنبية، لمجلس النقد والقرض عن طريق إصداره للرأي بالمطابقة ،

<sup>1</sup> بن يحي رزيقة ، سياسة الاستثمار في الجزائر من نظام التصريح إلى نظام الاعتماد ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، 2013، ص25.

<sup>2</sup> بن عنتر ليلة ، اختصاص منح الاعتماد لدى السلطة الإدارية المستقلة ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون ، كلية الحقوق ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، 2010 ، ص 14 .

<sup>3</sup> بن يحي رزيقة ، مرجع سابق ، ص 28.

وبالرجوع إلى المادة 185 من القانون المنظم له نستنتج أنه لا يمنح هذا الرأي للمستثمر إلا بعد التثبت من مطابقته لأحكام قانون النقد والقرض<sup>1</sup> الذي يتطلب للحصول على الاعتماد، أن يقدم المستثمر الأجنبي طلب مرفق بوثائق تخص معلومات عنه، بالإضافة لتقديم دراسة تقنية واقتصادية حول المشروع الاستثماري وبعد ذلك يتخذ قرار الموافقة أو الرفض في أجل شهرين من تاريخ تقديم الطلب<sup>2</sup>.

ويتمتع المجلس بسلطة تقديرية لامقيدة، حيث أن القرار الذي يصدره لا يمكن اعتباره رأي المطابقة وإنما يأخذ شكل اعتماد أو ترخيص مسبق للاستثمار في الجزائر، ذلك لأن صلاحيات المجلس لا تتوقف على فحص مدى مشروعية الاستثمار، بل تتعداه لتشمل دراسة ملاءمة الاستثمار الأجنبي بالنظر إلى إيجابيات وسلبيات مشروع الاستثمار المقدم للدراسة<sup>3</sup>، سرعان ماتخلى المشرع عن هذه الإجراءات المعقدة بإجراءات أكثر مرونة وليونة بحيث أصبح الاستثمار ينجز وينشأ حراً دون أدنى قيد، وجاء نظام مغاير وجديد، وهو ما يسمى بنظام التصريح بالاستثمار<sup>4</sup>.

### الفرع الثاني : إحدات نظام التصريح

من أجل تقادي العراقيل الإدارية التي تحد من فعالية الاستثمارات الأجنبية، فقد أحدث المشرع الجزائري تعديلات في هذا المجال، بحيث ألغى الاعتماد وعوضه

<sup>1</sup>المادة 185 من القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض تنص على " يجب على المجلس أن يبدي رأيه في مدى تطابق كل تحويل يسري طبقاً للأحكام التنظيمية المتخذة بمقتضى المادة 183 قبل القيام بأي نشاط لأي استثمار .

<sup>2</sup>والي نادية، مرجع سابق، ص 69.

<sup>3</sup>بن يحي رزيقة، مرجع سابق، ص 28.

<sup>4</sup>والي نادية، مرجع سابق، ص 69.



بإجراء آخر بنظام يساهم في تبسيط الإجراءات وتقادي التعقيدات ، ويتعلق الأمر بنظام التصريح<sup>1</sup>.

حيث تنص المادة 03 الفقرة الثانية من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بتطوير الاستثمار على مايلي " وتكون هذه الاستثمارات قبل انجازها ، موضوع تصريح بالاستثمار لدى الوكالة المذكورة أدناه<sup>2</sup>

ولقد عرفته المادة الثانية من المرسوم التنفيذي 08-98 المتعلق بشكل التصريح بالاستثمار وطلب ومقرر المزايا وكيفيات ذلك ، على أنه " التصريح بالاستثمار هو الإجراء الشكلي الذي يبدي من خلاله المستثمر رغبته في انجاز استثمار في نشاط اقتصادي لإنتاج السلع والخدمات ، في مجال تطبيق الأمر رقم 01-03...<sup>3</sup>

إن المشرع في إطار الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم أكد بموجب المادة 04 الفقرة 03 على خضوع الاستثمارات التي استفادت من المزايا قبل انجازها للتصريح بالاستثمار لدى الوكالة<sup>4</sup>.

فيفهم من ذلك أن المشرع ألزم المستثمر بإجراء التصريح كلما أبدى رغبته في الاستفادة من المزايا التي اقرها قانون الاستثمار، بحيث اشترط المشرع الجزائري إجراء

<sup>1</sup>زرّوال معزوزة ، مرجع سابق ، ص 466.

<sup>2</sup>المادة 03 من المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بتطوير الاستثمار

<sup>3</sup>المرسوم التنفيذي رقم 08-98 ، المؤرخ في 24 مارس 2008 ، المتعلق بشكل التصريح بالاستثمار وطلب ومقرر المزايا وكيفيات ذلك ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 16 ، الصادرة بتاريخ 26 مارس 2008.

<sup>4</sup>المادة 03/04 من الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار تنص على " تخضع الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر ، قبل انجازها ، إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة المذكورة في المادة 06 أدناه " .

التصريح بالاستثمار أمام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أو إحدى الشبائيك التابعة لها ، ويعد إجراء شكلي فقط يمكن السلطات من إعداد إحصائيات لتعداد المشاريع ومختلف المجالات ، ومعرفة المشاريع المنجزة فعلا

وعليه يعتبر التصريح إجراء سابق للشروع في انجاز المشروع ، وإجراء أولي ضروري للحصول على المزايا ، وشرط للاستفادة من الخدمات العديدة التي تقدمها الشبائيك اللامركزية للمستثمرين<sup>1</sup> ، ويتضمن التصريح بالاستثمار مجموعة من العناصر تتمثل في : مجال النشاط ، تحديد الموقع ، مناصب الشغل التي تحدث ، التكنولوجيا المزمع استعمالها ، مخططات الاستثمار والتمويل ، وكذا التقييم المالي للمشروع ، شروط الحفاظ على البيئة ، المدة التقديرية لانجاز الاستثمار ، الالتزامات المرتبطة بانجاز الاستثمار<sup>2</sup>

غير أن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 عند إضافته للمادة 04 مكرر<sup>3</sup> ، غير القيمة القانونية للتصريح بالاستثمارات الأجنبية وتحول من إجراء إلزامي للمستثمرين الذين لم يستفيدوا من الامتيازات وطنيين أو أجانب ، إلى إجراء إلزامي للمستثمرين الأجانب في كل الأحوال ، سواء حصلوا على مزايا أو لم يحصلوا ، وهو ما أوقع المشرع في تناقض مع نص المادة الثانية من المرسوم التنفيذي 08-98 المذكورة

<sup>1</sup>والى نادية ، مرجع سابق ، ص 70 و 71.

<sup>2</sup>عيسى علي ، التنظيم المؤسسي والضمانات القانونية للاستثمار السياحي في الجزائر ، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، المجلد 03 ، العدد 02 ، ص 390.

<sup>3</sup>المادة 04 من الأمر رقم 09-01 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

سابقا ، مما يقتضي إعادة النظر في ذلك وتوضيح بأن القيمة القانونية للتصريح بالاستثمار الأجنبي غير تلك القيمة للتصريح بالاستثمارات الوطنية<sup>1</sup>

### المطلب الثاني : الأجهزة المكلفة بالاستثمار في الجزائر

بغية تيسير سبل التعامل مع المستثمر الأجنبي مع الجهات الإدارية الرسمية للدولة المضيفة ، فقد سعت معظم الدول ببعث الضمانات الكفيلة للحد من القيود الإدارية ، وذلك عن طريق خلق وسائل لتيسير الإجراءات الإدارية أمام المستثمر الأجنبي بإنشاء هيئات خاصة بالمستثمر ، سواء الوطني أو الأجنبي تتكفل بالتعامل معه والرد على جميع التساؤلات التي تواجهه ابتداء من التفكير في إنشاء مشروع استثماري<sup>2</sup>

حيث تم بموجب الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمارات المعدل والمتمم إنشاء أجهزة جديدة مكلفة بالإشراف على عملية الاستثمار حلت محل الأجهزة المنشأة في إطار المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار<sup>3</sup>، وهي المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و صندوق دعم الاستثمار .

#### الفرع الأول : المجلس الوطني للاستثمار

يعتبر المجلس الوطني للاستثمار جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار الأجنبي، أحدث بموجب الأمر رقم 03-01 المتعلق بالاستثمار المعدل والمتمم ، حيث نص في المادة 18 منه " ينشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات ، مجلس وطني

<sup>1</sup> ابن شعلا محفوظ ، الرقابة على الاستثمار الأجنبي في القانون الجزائري ، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في القانون ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، 2014/2013 ، ص 59.

<sup>2</sup> رفيقة قصوري ، مرجع سابق ، ص 91.

<sup>3</sup> عيبوط محند وعلي ، مرجع سابق ، ص 72.

للاستثمار يدعى في صلب النص " المجلس " ويوضع تحت سلطة ورئاسة رئيس الحكومة<sup>1</sup>

يمثل هذا الجهاز العقل المدبر للاستثمارات الأجنبية في الجزائر ، ذلك أن إنشاء هيئة مستقلة تتولى الإشراف وتنفيذ نظام الاستثمار الأجنبي ، يؤدي إلى سرعة البث في الطلبات المقدمة من المستثمرين الأجانب ، وتجنبهم الدخول في إجراءات حكومية طويلة ، مما ينتج عنه ضياع وقت المستثمر الأجنبي وبالتالي عزوفه عن الاستثمار<sup>2</sup>

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 06-355<sup>3</sup> ، فإن المجلس يتكون من تسع وزارات ، هي : الجماعات المحلية ، المالية ، ووزارة ترقية الاستثمار ، ووزارة التجارة والطاقة والمناجم ، ووزارة الصناعة والسياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتهيئة الإقليم والبيئة<sup>4</sup>.

بالإضافة إلى إمكانية استعانة بخبراء في مجال الاستثمار ، وتتعقد اجتماعات المجلس مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر ، ويمكن أن ينعقد في دورة استثنائية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>المادة 18 من الأمر رقم 01-03 ، المتعلق بتطوير الاستثمار.

<sup>2</sup>والي نادية ، مرجع سابق ، ص 105.

<sup>3</sup>المرسوم التنفيذي رقم 06-355 ، المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 ، المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 64 ، الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2006.

<sup>4</sup>المادة 04 من المرسوم التنفيذي 06-355 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وسيره وتنظيمه.

<sup>5</sup>المادة 05 من المرسوم التنفيذي 06-355 ، المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وسيره وتنظيمه.

كما يضطلع بالمهام الآتية :

- صياغة إستراتيجية ، وأولويات الاستثمار

- تحديد المناطق المعنية بالتنمية

- إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية

- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار<sup>1</sup>

ويخضع كل مشروع استثماري أجنبي مباشر أو استثمار بالشراكة مع رؤوس أموال أجنبية إلى الدراسة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار<sup>2</sup>

كما أعطى المشرع الجزائري للمجلس الوطني للاستثمار سلطة منح التخفيضات والإعفاء في الحقوق أو الضرائب أو الرسوم التي تثقل أسعار السلع المنتجة عن طريق الاستثمار الأجنبي<sup>3</sup>

إن توسيع الصلاحيات المخولة للمجلس بهيئته على أهم القرارات الاستراتيجية للاستثمارات الأجنبية ، وعلى اعتبار ترأسه من طرف الوزير الأول ، فإنه يخضع في إصدار قراراته لتوجيهات الحكومة ، ولا يتمتع باستقلالية ، الأمر الذي أضعف من دور المجلس في تفعيل الاستثمار الأجنبي<sup>4</sup>

<sup>1</sup>أوشن حنان ، المناخ القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر - دراسة مؤشراتية - ، مجلة الحقوق والحريات ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عباس لغرور ، خنشلة ، الجزائر ، العدد الثالث، ديسمبر 2016، ص 61.

<sup>2</sup> زروال معزوزة، مرجع سابق، ص474.

<sup>3</sup>المادة 61 من القانون 09-01 ، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009

<sup>4</sup>والي نادية ، مرجع سابق ، ص 108.

## الفرع الثاني : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

أنشأت بموجب المادة 06 من الأمر 03-01<sup>1</sup>، وعرفت المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 356-06 على أنها "مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتدعى في صلب النص "الوكالة" .  
توضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمارات<sup>2</sup>، ويكون مقرها في الجزائر العاصمة ، ولها هياكل غير مركزية على المستوى المحلي<sup>3</sup> .

تعتبرالوكالة هيئة مكلفة بتنفيذ سياسة الحكومة الموجهة للاستثمارات الوطنية والأجنبية في كافة التراب الوطني ، وتقدم الدعم للمؤسسات والمستثمرين ، كما تسهر على تنفيذ نصوص قانون الاستثمار الذي يوفر امتيازات واسعة وضمانات للمستثمرين الأجانب<sup>4</sup>، كما أنها تقوم بتوفير خدمات دعم بغية تقليص الإجراءات الإدارية التي يواجهها اغلب المستثمرين الأجانب أثناء قيامهم بمشروعهم الاستثماري<sup>5</sup>

أما عن سلطات الوكالة فهي مكلفة بمهام الإعلام ومنح التسهيلات وترقية الاستثمار

<sup>1</sup>المادة 06 من الأمر 03-01، المتعلق بتطوير الاستثمار تنص على " تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار، تدعى في صلب النص "الوكالة" .

<sup>2</sup>المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 356-06 ، المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 64 ، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006 .

<sup>3</sup>المادة 02 من المرسوم التنفيذي 356-06 ، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها

<sup>4</sup>الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار WWW.ANDI.DZ ، تاريخ الزيارة 2019/03/14.

<sup>5</sup>والي نادية ، مرجع سابق ، ص 113.

ومساعدة المستثمرين والمساهمة في تسيير العقار الاقتصادي وتسيير الامتيازات إلى جانب مهمة المتابعة<sup>1</sup> .

ويتكون الهيكل التنظيمي للوكالة من هياكل مركزية تتمثل في: مجلس الإدارة ، ومدير عام ، تتفرع الإدارة العامة إلى أربع مصالح ، مصلحة دراسة المشاريع ومصلحة الشباك الوحيد ، مصلحة المتابعة والمساعدة ومصلحة الأرشفة والإعلام الآلي<sup>2</sup>.

كما تضم الوكالة إلى جانب الهياكل المركزية ، هياكل لامركزية ، حددتها المادة 22 من الأمر 03-01 ، المتعلق بتطوير الاستثمار من خلال نصها على أن " ... وللوكالة هياكل لامركزية على المستوى المحلي ويمكنها إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج<sup>3</sup>، إلا أن المرسوم التنفيذي 06-356 ، المتضمن صلاحيات الوكالة ، حصر هذه الهياكل اللامركزية على المستوى المحلي فقط في الشباك الوحيد اللامركزي ، فحدد المقصود من هذه الشبائيك وبين كيفية تنظيمها .

يأخذ الشباك الوحيد عمليا عدة تعاريف ، وغالبا مايقصد به " تلك الهيئة الإدارية الوحيدة التي تتولى استقبال المستثمرين الوطنيين والأجانب ومساعدتهم على انجاز استثماراتهم وترقيتها ، فهو النافذة التي تتعامل من خلالها الدولة مباشرة مع المستثمرين قصد استكمال كل إجراءات انجاز الاستثمار ، مايحقق السرعة في ذلك ويجنب المستثمرين التعرض للعراقيل البيروقراطية عندما يحضرون ملفات استثماراتهم"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>محمند وعلي ، مرجع سابق ، ص 74.

<sup>2</sup>والي نادية ، مرجع سابق ، ص 114.

<sup>3</sup>المادة 22 من الأمر 03-01 ، المتعلق بتطوير الاستثمار.

<sup>4</sup>أوباية مليكة ، المعاملة الإدارية للاستثمار في النشاطات المالية وفقا للقانون الجزائري ، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2016 ، ص 380.

وأصبح الشباك الوحيد اللامركزي بعد سنة 2011 موجود على مستوى كل الولايات ليكون بذلك المخاطب الوحيد للمستثمرين فأسندت إليه مهمة توفير الخدمات الضرورية لتحقيق الاستثمار المصرح به سواء الوطني أو الأجنبي<sup>1</sup>، كما يضم الشباك الوحيد اللامركزي ، الممثلين المحليين للوكالة نفسها ، خاصة ممثلي عن : المركز الوطني للسجل التجاري ، مصالح الضرائب، مصالح الجمارك، مصالح أملاك الدولة ، التعمير وتهيئة الإقليم والبيئة ، التشغيل والعمل، وأمور المجلس الشعبي البلدي<sup>2</sup>.

هذا ويوجد في الشباك الوحيد غير المركزي ، مدير الشباك والذي يعتبر المحاور المباشر والوحيد للمستثمر غير المقيم ، فيقوم باستقبالهم واستقبال تصريحاتهم ، وإعداد شهادة الإيداع وقرار منح المزايا<sup>3</sup>

وعملا بأحكام المرسوم التنفيذي 17-100 الذي يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 06-356 ، فقد أضاف للشباك أربعة مراكز وهي : مركز تسيير المزايا ، مركز استيفاء الإجراءات ، مركز الدعم لإنشاء المؤسسات ، مركز الترقية الإقليمية<sup>4</sup>

<sup>1</sup>تلجون سميشة ، مرجع سابق ، ص 120

<sup>2</sup>المادة 22 من المرسوم التنفيذي رقم 06-356 ، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير

الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

<sup>3</sup>صبايحي ربيعة ، إستراتيجية الاستثمار المحلي في ظل التشكيلة المستحدثة للشباك الوحيد اللامركزي : تجربة جديدة بين المأمول وحصيلة الاستقطاب والاستقرار ، المجلة النقدية ، كلية الحقوق ، جامعة تيزي وزو ، ص 11.

<sup>4</sup>المادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 17-100 ، المؤرخ في 05 مارس 2017 ، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 16 ، الصادرة بتاريخ 08 مارس 2017.



حدد الغرض من إنشاء الشباك الوحيد ، لتوفير الخدمات الإدارية والتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية بتخفيف وتبسيط إجراءات وشكليات انجاز المشاريع<sup>1</sup> ، وبالنسبة للمستثمرين الأجانب فإنه يمنحه صلاحية التواصل مع جهة واحدة ، فالشباك الوحيد اللامركزي يسانده وينصحه ،وكذا توفيراً للوقت والجهد للاستفادة من فرص الاستثمار المتاحة<sup>2</sup>، بالإضافة إلى أن الشباك الوحيد قلص المسافة والوقت أمام المستثمرين بصفة عامة والأجنبي بصفة خاصة، فجنبته عناء التنقل إلى كل الإدارات المعنية بإتمام إجراءات المشروع الاستثماري، خاصة أن المستثمر الأجنبي باعتباره شخص غير مقيم فهو لا يعرف البلد المستثمر فيه جيداً، ولذلك عملت السلطات على جعل كل هذه المصالح تنتقل إلى هذا الشباك الموحد الغير مركزي الذي بات المقصد الوحيد للمستثمر الأجنبي<sup>3</sup>.

ورغم التحسن في أداء الشبائك الوحيدة اللامركزية لمهامها ، تبقى الإحصائيات المتعلقة بمستوى الاستثمارات الأجنبية متواضعة في الجزائر ولا يتناسب أبداً مع مستوى الآمال التي علقت عليه<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>شعلال محفوظ ، مرجع سابق ، ص 67.

<sup>2</sup>والي نادية ، مرجع سابق ، ص 139

<sup>3</sup>ثلجون سميثة ، مرجع سابق ص 123.

<sup>4</sup>والي نادية ، مرجع سابق ، ص 146.

## المبحث الثاني: الضمانات القضائية للاستثمار الأجنبي في الجزائر

إن ارتفاع معدل الاستثمارات الأجنبية ونجاحها مرتبط بمدى توفير وسائل مناسبة أمام المستثمر الأجنبي لتمكنه من حماية حقوقه قضائيا ، إذ أن المشكلة الحقيقية التي يواجهها المستثمر الأجنبي هي البحث عن وسيلة مستقلة ومحيدة فعالة تمكنه من اللجوء إليها للفصل في المنازعة الناجمة عن الاستثمار الأجنبي ، التي قد تنشأ بينه وبين الدولة المضيفة ، بسبب إخلال أحدهما بالتزاماته التعاقدية<sup>1</sup> ، لأن العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة وإن كانت حسنة في بدايتها إلا أنها سرعان ماتتغير خاصة أن مصالح الطرفين لاتسري في اتجاه واحد<sup>2</sup>.

لهذا سعت الجزائر إلى وضع أحكام في قوانينها الداخلية لحل نزاعات الاستثمار الأجنبي ، كما قامت بالانضمام إلى العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتسوية منازعات الاستثمار الأجنبي تعبيرا منها على جديتها في تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمساهمة في ضمانها على إقليمها<sup>3</sup>.

### المطلب الأول : ضمان اختصاص القضاء الوطني

ينعقد الاختصاص كأصل عام في حسم المنازعة التي تنشأ بين طرفي عقد الاستثمار الأجنبي للقضاء الوطني ، وذلك بناء على اتفاق الأطراف أو بموجب إقرار ذلك في قوانين الاستثمار للدولة المضيفة ، أو النص عليه في مختلف الاتفاقيات

<sup>1</sup>صفوت احمد عبد الحفيظ ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص ،

دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 445

<sup>2</sup>هوام علاوة ، قروي سميرة ، أطر فض منازعات الاستثمار الأجنبي ، جامعة باتنة 1 ، العدد 06، جوان 2016 ، ص 115.

<sup>3</sup>ونوغي نبيل ، مرجع سابق ، ص 227.

الدولية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار الأجنبي. إلا أنه بالرغم من ذلك توجد مخاوف تواجه المستثمر الأجنبي في اللجوء إلى القضاء الوطني في مجال الاستثمار، منها توقعه أن قضاء محاكم الدولة المضيفة ليس حياديا نحو النزاع الذي يكون طرفا فيه<sup>1</sup>، وبالتالي عدم المساواة بين الوطنيين والأجانب .

ويعتبر حق اللجوء إلى القضاء الوطني لطلب الحماية من المبادئ التي كرسها الدول لرعاياها ، ومن بينها الجزائر التي تريد الاحتفاظ بحقها في تسوية المنازعات التي تحدث بينها وبين المستثمر الأجنبي وفقا لمبدأ السيادة<sup>2</sup>.

### الفرع الأول: فعالية القضاء الوطني في تسوية منازعات الاستثمار الأجنبي

الأصل أن عقود الاستثمار الأجنبي ليس لها علاقة بالقانون الدولي ، لأنها تستمد قوتها الإلزامية من القانون الداخلي للدولة المضيفة ، الذي ينظم كل مايتعلق بالعقد ، وعليه فإن أي نزاع ينتج عن تطبيق هذا العقد ، يخضع مبدئيا للقانون الوطني وتكون المحاكم الوطنية هي المختصة للنظر فيه<sup>3</sup> ، إذ نصت المادة 24 من القانون 16-09 ، المتعلق بترقية الاستثمار على أنه " يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر أو يكون بسبب إجراء اتخذته الدولة في حقه ، للجهات القضائية الجزائرية إقليميا ..."<sup>4</sup>. بناء على هذه المادة فإن تحديدا للاختصاص يكون للجهات القضائية المختصة التي ينعقد في دائرة اختصاصها

<sup>1</sup>رفيقة قصوري ، مرجع سابق ، ص 210.

<sup>2</sup>ونوغي نبيل ، مرجع سابق ، ص 228

<sup>3</sup>عبد النور مبروك ، ضمانات الاستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، المجلد 11 ، العدد 02 ، ص 299.

<sup>4</sup>المادة 24 من القانون 16-09 ، المتعلق بترقية الاستثمار.

الاستثمار الأجنبي، كما تشير المادة 01/41 من القانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري إلى مايلي " يجوز أن يكلف بالحضور كل أجنبي ، حتى ولو لم يكن مقيما في الجزائر ، أمام الجهات القضائية الجزائرية ، لتنفيذ الالتزامات التي تعاقد عليها في الجزائر مع جزائري " <sup>1</sup>

وبالتالي فالمرجع منح الاختصاص للجهات القضائية الجزائرية بالفصل في المنازعات الاستثمار التي قد تنشأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية ، وذلك تطبيقا لمبدأ سيادة الدولة ، على أساس أن النزاع وقع داخل حدود الدولة ، مالم يوجد اتفاق خاص يقضي بخلاف ذلك <sup>2</sup> ، ولم يكتف المشرع الجزائري بالنص على اختصاص القضاء الوطني في تسوية منازعات الاستثمار في القوانين الوطنية ، بل تم تجسيده كذلك في بعض الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي أبرمتها الجزائر مع الدول الأخرى ، حيث تضمن الاتفاق الإيطالي الجزائري في مادته 02/08 على أنه " إذا لم يسوى الخلاف بتراضي الطرفين يرفع النزاع إلى جهة التقاضي المختصة في الدولة المتعاقدة التي تم الاستثمار على إقليمها" <sup>3</sup>

<sup>1</sup> المادة 01/41 من القانون 08-09 ، المؤرخ في 23 فيفري 2008 ، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 21 ، الصادرة بتاريخ 2008/04/23.  
<sup>2</sup> فتيسي شامة ، الضمانات القضائية لتسوية منازعات الاستثمار في ظل القانون الجزائري ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عمار ثليجي ، الاغواط ، المجلد الثاني ، العدد الرابع ، ص 335 .

<sup>3</sup> المادة 02/08 من المرسوم الرئاسي رقم 91-346 ، المؤرخ في 05-10-1991 ، المتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الحكومة الجزائرية والإيطالية حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات ، الموقع بالجزائر في 18-05-1991 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 46 ، الصادرة بتاريخ 06 أكتوبر 1991.

وأمام هذا التأكيد على صلاحية القضاء الوطني كوسيلة لحسم منازعات الاستثمار الأجنبي فإنه في ذلك إشارة لفاعلية هذه الوسيلة ، باعتبارها صاحبة الاختصاص الأصل في حل المنازعة ، فالجوء إلى القضاء الوطني لتسوية منازعات الاستثمار الأجنبي يعد الوسيلة الأكثر اتفاقا مع مقتضيات سيادة الدولة التي لا تقبل التنازل عليها حتى وان كانت لا تتناسب طموحات المستثمر الأجنبي<sup>1</sup>

فالضمان الحقيقي للمستثمر الأجنبي هو الضمان القضاء الداخلي ، شريطة أن يكون كفؤا وعادلا ، فهذا يساعد على توفير البيئة القانونية المناسبة للاستثمار ويطمئن المستثمر الأجنبي أنه عند حدوث أي نزاع سوف ينصفه وفي مدة معقولة<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: موقف المستثمر الأجنبي من القضاء الوطني

قد يعترض القضاء الوطني أثناء تطبيقه في مجال الاستثمار الأجنبي بعض الإشكالات والمخاوف من جانب المستثمر الأجنبي الذي يقابله بعدم الرضا بسبب الصعوبات التي يواجهها، وذلك للأسباب التالية :

1- أن المستثمر الأجنبي عند عرضه لنزاعه أمام القاضي الوطني يشك في حياده تجاه الدعاوى التي تكون دولته طرفا فيها في مواجهة المستثمر الأجنبي<sup>3</sup>

2- أن المستثمر الأجنبي دائما يتحجج بعدم اطلاعه ودرايته بالقوانين وإجراءات التقاضي داخل الدولة المضيفة

<sup>1</sup> رفيقة قصوري ، مرجع سابق ، ص 214.

<sup>2</sup> عبد النور مبروك ، مرجع سابق ، ص 300.

<sup>3</sup> جمال بوسنة ، مرجع سابق ، ص 98.

3-بطء الإجراءات القضائية نتيجة لتراكم القضايا المعروضة أمام القاضي الوطني ، بالإضافة إلى تعدد درجات التقاضي وهو مالا يتناسب مع طبيعة منازعات الاستثمار التي تقتضي السرعة في الفصل في النزاع<sup>1</sup> .

4-قد يتمسك المستثمر الأجنبي بافتقار محاكم الدولة المضيفة إلى الخبرة اللازمة لحسم منازعات الاستثمار الأجنبية التي تحتاج عادة إلى خبراء ذوي مؤهلات عالية في هذا المجال ، وهو مالا نجده في أغلب الدول المضيفة خاصة النامية منها ، مما يشكل صعوبة لدى القضاة بسبب قلة كفاءتهم وخبرتهم في حسم النزاع الاستثماري الأجنبي<sup>2</sup> .

ونظرا لهذه الإشكالات والصعوبات التي تواجه المستثمر الأجنبي أمام القضاء الوطني في الدولة المضيفة ، فقد سعت الجزائر إلى وضع مبادرة لإصلاح قطاع العدالة لمسايرة التطورات الاقتصادية الموجودة في الدول المتقدمة، وذلك بإنشاء محاكم وطنية متطورة لاتقل عن مثيلاتها في الدول الأخرى إرضاء للمستثمر الأجنبي .

### المطلب الثاني: ضمان تسوية المنازعات في إطار التحكيم الدولي التجاري

أدت الظروف المحيطة بالوسائل الداخلية للتقاضي ، ومنها ضعف ثقة المستثمر الأجنبي فيها وعدم قناعته بنزاهة وكفاء القضاء الوطني للفصل في المنازعات الاستثمارية الأجنبية إلى إقرار التحكيم كوسيلة لفض منازعات الاستثمار الأجنبي فأصبح التحكيم هو الوسيلة الفعالة لحسم المنازعات الناتجة عن عقود الاستثمار الأجنبي ، فإلى جانب سرعة إجراءاته فإن اختيار المحكمين في مجال الاستثمار سوف

<sup>1</sup>سلامي ميلود ، الضمانات القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، العدد السادس ، مارس

2015 ، ص 85

<sup>2</sup>رفيقة قصوري ، مرجع سابق ، ص 216.

يخولهم إيجاد أفضل الحلول<sup>1</sup>.

ولذلك نجد المستثمرين الأجانب حريصين على أن يتم إدراج شرط التحكيم مع الدولة المضيفة أثناء تعاقدهم معها في مجال الاستثمار ، لعدم ثقته بنزاهة وعدالة محاكم الدولة المضيف<sup>2</sup> ، ولذلك فقد عملت الجزائر على تكريس التحكيم التجاري الدولي كوسيلة لتسوية منازعات الاستثمار الأجنبي، نظرا لأهميته والمبررات التي أدت للجوء إليه.

### الفرع الأول : تعريف التحكيم التجاري الدولي

يعد التحكيم حلا بديلا لحل النزاع الذي ينتج عن عقود الاستثمار الأجنبي ، ومن بين تعريفاته أنه " الطريقة التي يختارها الأطراف لفض المنازعات التي تنشأ عن العقد ، عن طريق طرح النزاع والبت فيه أمام شخص أو أكثر يطلق عليهم اسم المحكم أو المحكمين دون اللجوء إلى القضاء"<sup>3</sup>.

ويعرف الأستاذ أحمد مخلوف التحكيم على أنه " نظام قضائي خاص مؤداه تسوية المنازعات التي تثور بين المتعاملين في التجارة الدولية بموجب اتفاق بينهم يقضي بذلك"<sup>4</sup>.

يتضح من التعريفين السابقين أن التحكيم قضاء خاص يختاره الأطراف بإرادتهم عن طريق الاتفاق لحل النزاع الذي ينشأ بينهم بمقتضى علاقة تعاقدية تجمعهم.

<sup>1</sup> هشام خالد ، عقد ضمان الاستثمار القانون الواجب التطبيق عليه وتسوية المنازعات التي تثور بشأنه ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 467.

<sup>2</sup> سلامي ميلود ، بوسنة جمال ، التحكيم التجاري كضمان إجرائي لتسوية منازعات الاستثمار ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، العدد الخامس ، مارس 2017 ، ص 143  
<sup>3</sup> المرجع نفسه ، ص 145.

<sup>4</sup> أحمد مخلوف، اتفاق التحكيم كأسلوب لتسوية منازعات عقود التجارة الدولية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية ، 2005 ، ص 08

أما بالنسبة للمشرع الجزائري ، فلم يضع تعريفا دقيقا وواضحا للتحكيم التجاري الدولي، فعرفه في القانون 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري في المادة 1039 والتي تنص على مايلي " يعد التحكيم دوليا بمفهوم هذا القانون التحكيم الذي يخص النزاعات المتعلقة بالمصالح الاقتصادية لدولتين على الأقل"<sup>1</sup>، يتبين من نص هذه المادة أن المشرع الجزائري اشترط في التحكيم التجاري الدولي أن يكون دوليا ، وأن يكون متعلقا بنزاع حول مصالح ذات طابع اقتصادي .

### الفرع الثاني : تكريس التحكيم التجاري الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الأجنبي

يعد التحكيم الطريقة الجيدة والمقبولة لحسم منازعات الاستثمار لأنه يأتي مناسبا مع طبيعة عقود الاستثمار ، وكذا رغبة من المستثمرين بالابتعاد عن القضاء الرسمي للدولة التي غالبا ما ينظر إليها بشك وريبة<sup>2</sup>.

ولقد اتخذت الجزائر مدة طويلة موقفا مناهضا تجاه التحكيم الدولي في الماضي وتحفظا شديدا إزاءه ، حيث كانت بلد حديث العهد بالاستقلال وكاناعتقادها أن التحكيم الدولي هو مساس بسيادتها الكاملة على أراضيها<sup>3</sup>.

ولقد كرسالمشرع الجزائري التحكيم التجاري الدولي في قانون الإجراءات المدنية والإدارية 08-09 الذي تضمن تبسيط وتيسير إجراءات التحكيم الداخلي والخارجي وطرق تنفيذ أحكامه ، كما أكد على التحكيمقانون الاستثمار 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار ، من خلال نص المادة 24 التي نصت على اللجوء إلى التحكيم لتسوية

<sup>1</sup>المادة 1039 من القانون 08-09 ، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

<sup>2</sup>ذبيح زهيرة ، التحكيم كوسيلة لفض منازعات الاستثمار في التشريع الجزائري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة يحي فارس ، المدينة ، ص 295.

<sup>3</sup>عماد أشوي ، عادل جدادوة ، الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، ملتقى وطني بعنوان قانون الاستثمار والتنمية المستدامة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس ، يومي 05 و06 ديسمبر 2012 ، ص 16.



منازعات الاستثمار ، بأن " يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر ، أو يكون بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية في حقه ، للجهات القضائية الجزائرية المختصة إقليمياً ، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكيم ، أو في حالة وجود اتفاق مع المستثمر ينص على بند تسوية يسمح للطرفين بالاتفاق على تحكيم خاص"<sup>1</sup>.

وعليه بحسب هذه المادة يمكن اللجوء إلى التحكيم :

1- في حالة وجود اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف ، صادقت عليها الجزائر تتضمن اللجوء إلى التحكيم عند نشوب نزاع متعلق بالاستثمار بين الدولة الجزائرية والمستثمر الأجنبي الذي يحمل جنسية الدولة طرفاً في الاتفاقية.

ومن ضمن هذه الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي وقعت عليها الجزائر أو انضمت إليها ، نجد اتفاقية نيويورك لعام 1958<sup>2</sup> ، الخاصة بالاعتراف بتنفيذ الأحكام التحكيمية ، وانضمت إليها الجزائر في 05 نوفمبر 1988 .

وكذا المصادقة على اتفاقية واشنطن لسنة 1965<sup>3</sup>، المتعلقة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى .

<sup>1</sup>المادة 24 من القانون 16-09 ، المتعلق بترقية الاستثمار .

<sup>2</sup>المرسوم الرئاسي رقم 88-233 ، المؤرخ في 05 نوفمبر 1988 ، المتضمن الانضمام بتحفظ إلى الاتفاقية من أجل الاعتراف وتنفيذ القرارات التحكيمية الأجنبية ، الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة بنيويورك في 10 جوان 1958 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 48 ، الصادرة في 23 نوفمبر 1988

<sup>3</sup>الأمر 95-04 ، مؤرخ في 21 يناير 1995 ، المتضمن الموافقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 07 ، الصادرة بتاريخ 15 فبراير 1995.

أما بالنسبة للاتفاقيات الثنائية ، فصادقت الجزائر على العديد من الاتفاقيات ، منها الاتفاق المبرم بين الجزائر والجمهورية العربية السورية لسنة 1998 حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات<sup>1</sup>

2- في حالة وجود اتفاق بين الدولة الجزائرية والمستثمر الأجنبي يسمح بتحكيم خاص، وهو عمل إرادي يقوم من خلاله الأطراف من اللجوء إلى التحكيم لتسوية النزاع الناشب بينهما ، وقد يكون هذا الاتفاق مدرج في العقد الأصلي وهو ما يسمى بشرط التحكيم وهو جزء من العقد ، كما قد يكون اتفاقا منفصلا عن العقد الأصلي وبعد نشوب النزاع ، وهو ما يعرف بمشارطة التحكيم<sup>2</sup>.

### الفرع الثالث : مبررات اللجوء إلى التحكيم الدولي التجاري

يفضل الأطراف في عقود الاستثمار اللجوء إلى التحكيم في حسم منازعاتهم ويرجع ذلك لعدة أسباب ، منها ما يتعلق بالمزايا التي يتمتع به التحكيم وبعضها ما يتعلق المستثمرين الأجانب أثناء اللجوء إلى القضاء الوطني والبعض الآخر يتعلق بكون التحكيم أحد وسائل اجتذاب الاستثمار الأجنبي .

ومن أهم مزايا التحكيم :

<sup>1</sup>الاتفاق المبرم بين الحكومة الجزائرية وحكومة الجمهورية العربية السورية حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات الموقع عليه في دمشق بتاريخ 14 سبتمبر 1997 ،المصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي 98-430 ،المؤرخ في 27 ديسمبر 1998 ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 97 ،الصادرة بتاريخ 27 ديسمبر 1998

<sup>2</sup>سراح حليتي ، نطاق التدخل القضائي في التحكيم الدولي لمنازعات الاستثمار ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، عدد 16 ، جوان 2017 ، ص 453.

1- السرعة في الإجراءات ، وبالتالي يؤدي إلى سرعة إصدار قرار التحكيم ، وهذه السرعة عادة في النظم القضائية المقيدة ببعض النصوص القانونية<sup>1</sup>.

2- السرية في الإجراءات ، فغالبا ما تتم إجراءات التحكيم في سرية تامة ، من أجل الحفاظ على الثقة التي تقوم عليها العلاقات ، والتي يسعى الأطراف إلى الاحتفاظ بجوانبها المختلفة ، نظرا للحساسية والحرص الذي يصاحب العقود الدولية على وجه الخصوص<sup>2</sup>.

3- حرية الأطراف في ظل التحكيم ، بحيث يملك الأطراف حرية اختيار نوع التحكيم ومكان انعقاد التحكيم ، وزمانه ، والقانون المطبق على اتفاق التحكيم ، و إجراءاته ، وكذا موضوع المنازعة محل التحكيم<sup>3</sup>.

4- التحكيم قضاء متخصص ، بحيث يكون المحكمون على أعلى مستوى من الكفاءة العلمية والقانونية للفصل في المنازعة ، كما يمتازون بخبرة تتلاءم مع توسع مجالات الاستثمار الأجنبي<sup>4</sup>.

أما المخاوف فتتمثل أساسا في أنه قد يرفض المستثمر الأجنبي الخضوع لقضاء الدولة المضيفة وقوانينها ، نتيجة لتدخل الدولة بنفوذها ، والتأثير في عدالة القضاء الوطني ، وكذا خوف المستثمر الأجنبي من قيام الدولة بتعديلات فجائية تؤثر على مصالحه<sup>5</sup>

<sup>1</sup>د. بشار محمد الأسعد ، عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة ، الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ، بيروت ، 2006 ، ص 350.

<sup>2</sup>د جلال وفاء محمددين ، مرجع سابق ، ص 07.

<sup>3</sup>خالد كمال عكاشة ، دور التحكيم في فض منازعات عقود الاستثمار ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014 ، ص 168.

<sup>4</sup>سلامي ميلود ، بوسنة جمال ، مرجع سابق ، ص 170.

<sup>5</sup>خالد كمال عكاشة ، مرجع سابق ص 170

وتتوقف مدى فعالية التحكيم في القدرة على تنفيذ الحكم التحكيمي ، فهذا الأخير لن تكون له قيمة إلا إذا تم تنفيذه<sup>1</sup>

ولقد وضع المشرع الجزائري ضوابط معينة في الاعتراف بحكم التحكيم ، كأن لا يكون مخالف للنظام العام الدولي ، واثبات من تمسك به وجوده ، ووضح طرق تنفيذه سواء من المحكمة المختصة إقليميا في الجزائر ، أو محكمة محل التنفيذ خارج الجزائر ، وذلك من أجل منح المزيد من الضمانات للمستثمر الأجنبي<sup>2</sup>

ويتضح مما سبق أن التحكيم التجاري الدولي يعد ضمان للمستثمر الأجنبي كونه يقلل من ضعف الثقة التي يشعر بها المستثمر اتجاه القضاء العادي ، بحيث الفصل في المنازعات الاستثمارية تحتاج لمؤهلات علمية وخبرة فنية عالية واطلاع واسع ، وهو ما لا يتوفر في القضاء العادي ، وإضافة إلى وجود محكمين محايدین يبعث الطمأنينة في نفوس المستثمرين الأجانب .

---

<sup>1</sup>رزوق يوسف ، أ. رقاب عبد القادر ، ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق قانون 09-16 ، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، العدد الثامن ، ص 107.

<sup>2</sup>المادة 1051 من الأمر 08-09 ، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

## خاتمة

من خلال ماسبق ، يتضح أن الدولة الجزائرية قامت بالعديد من الجهود لتشجيع المستثمر الأجنبي ، من خلال تهيئة بيئة استثمارية ملائمة ، ووضع ترسانة كبيرة من القوانين المشجعة والمحفزة على الاستثمار في الجزائر ، إذ أن التنافس على جلب الاستثمارات الأجنبية اشتد في الآونة الأخيرة بين الدول ، والذي يهم المستثمر الأجنبي هو توفير قدر كاف من الضمانات بمختلف أنواعها ، إذ أن المستثمرون يثقون في الحكومات التي تتمتع باستقرار وثبات تشريعي ، لذلك نجد أغلب المستثمرون الأجانب يتهربون من الدول التي لا تتمتع باستقرار في تشريعاتها السياسية

ولهذا لجأت الجزائر إلى فسح المجال للاستثمارات الأجنبية من خلال التأكيد على حرية الاستثمار وحرية انتقال رؤوس الأموال الأجنبية ، ولم يقتصر الأمر على توفير الضمانات على مستوى قوانين الاستثمار بل قامت الجزائر بإبرام العديد من الاتفاقيات الدولية في مجال الاستثمار قصد جلب أكبر عدد من المشاريع الاستثمارية .

لكن بالرغم من الجهود المبذولة لتشجيع الاستثمار الأجنبي من طرف الحكومة الجزائرية إلا أن الضمانات التي توفرها النصوص القانونية تبقى محدودة الفعالية وغير كافية حسب نظرنا ، إذ أن استقطاب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر لا يتوقف فقط على الضمانات القانونية الممنوحة له ، وإلى النصوص القانونية المتعلقة بتشجيع الاستثمار، بل بتطبيق هذه النصوص على أرض الواقع ، وضرورة توفير مناخ استثماري ملائم . وبشكل أكثر تفصيلا نخلص من خلال البحث إلى النتائج التالية :

1- كرس المشرع الجزائري ضمان حرية الاستثمار الأجنبي في قوانين الاستثمار ، غير أن هناك مظاهر مازالت تقيد من حرية المستثمرين الأجانب وخاصة ما جاء بها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، من خلال إلزام المستثمر الأجنبي الحصول على التصريح المسبق من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، ونظام الشراكة الدنيا والذي يعد إجراء تمييزي بين المستثمر الوطني والأجنبي

2- يعد ضمان ملكية المستثمر الأجنبي أحد الضمانات المكرسة دستورياً إلا أنه اصطدم بخطر حق الدولة في نزع الملكية للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل ومنصف ، إلا أن قوانين الاستثمار لم توضح فكرة التعويض ، كما لم ينص المشرع على التأميم كصورة من صور نزع الملكية في قوانين الاستثمار تجنباً لإثارة مخاوف المستثمر الأجنبي وأحال على القواعد العامة في القانون المدني.

3- أحاط المشرع الجزائري عملية إعادة تحويل الأموال المستثمرة للخارج بضوابط، منها شرط الإقامة بحيث يتوفر المستثمر الأجنبي على صفة غير المقيم في الجزائر، كما وسع من نطاق الأموال محل إعادة التحويل ليشمل كل الأموال المستثمرة بما فيها الأرباح وأجور العمال التابعين للمشروع الاستثماري .

4- حاولت الجزائر إزالة عائق البيروقراطية الإدارية فاهتمت بإحداث أجهزة لترقية الاستثمار ، وخاصة إنشاء الشباك اللامركزي الوحيد على مستوى كل الولايات لتيسير إجراءات المستثمرين الأجانب ومرافقتهم لتجسيد مشاريعهم بغية توفير مناخ استثماري مناسب .

5- إن تسوية النزاع الذي قد يقع بين المستثمر الأجنبي والبلد المضيف أثناء انجازه لمشروعه ، في الأصل يتم داخليا عن طريق المحاكم الجزائرية ، ولكن بتخوف المستثمر الأجنبي من القضاء الوطني باعتبار أن أحد طرفي النزاع دولة ذات سيادة مما يؤثر على مصداقية القضاء ، كرس المشرع حق اللجوء إلى التحكيم الذي يعد ضمان إجرائي ووسيلة بديلة لحل النزاع .

وقصد تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وتشجيع تحويل رؤوس الأموال الخارجية ، اقترحنا بعض التوصيات المتمثلة فيما يلي :

1- يتعين على المشرع الجزائري إعادة النظر في كثير من القيود والإجراءات التي تتناقض مع حرية الاستثمار المنصوص عليها في القوانين الجزائرية ، وذلك بالتخلي

عن شرط الشراكة الدنيا للمستثمر الأجنبي في النشاطات العادية ويمكنه الإبقاء عليها في القطاعات الإستراتيجية

2- تطبيق وتفعيل النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية المشجعة للاستثمار الأجنبي على أكمل وجه بما يضمن للمستثمر الأجنبي مناخ مستقر

3- على المشرع أن يحرص مستقبلا على استقرار القوانين في مجال الاستثمار ووضع نصوص واضحة وخالية من الغموض ومحاولة التقليل من التعديلات الفجائية بهدف كسب ثقة المستثمر الأجنبي

4- صياغة قانون موحد يحكم الاستثمار الأجنبي بحيث يكون واضحا ومتقنا مع التشريعات الدولية في مجال الاستثمار

5- تكثيف الجهود من أجل محاربة البيروقراطية والرشوة وأشكال الفساد المختلفة ، وذلك بتحسين الخدمات الإدارية خاصة لدى الأجهزة المكلفة بترقية الاستثمار

6- الاهتمام بالجانب الإعلامي والتحسيني بأهمية الاستثمار الأجنبي في الجزائر وتحسين صورتها لدى المستثمر الأجنبي ، وخاصة لدى مهاجريننا بالخارج قصد تحفيزهم على القدوم للوطن وحثهم على استثمار أموالهم فيه.

ولاشك أن بالأخذ وتحقيق هذه التوصيات سيتوفر المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي لأن الجزائر تتوفر على عدة مزايا لجذب الاستثمار الأجنبي ، تتمثل في الموقع الاستراتيجي والثروات الطبيعية التي تزخر بها ، بالإضافة إلى العنصر المادي والبشري .

## قائمة المصادر والمراجع

### أ. المصادر

#### أولا : النصوص القانونية

##### أ. الدساتير

1- المرسوم الرئاسي رقم 96-438 ، المؤرخ في 07 ديسمبر 1996 ، المتعلق بإصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 76 ، والمعدل والمتمم بالقانون 08-19 ، المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 63 سنة 2008 .

##### ب. الاتفاقيات الدولية

1- اتفاقية إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، المصادق عليها بموجب الأمر رقم 72-16 المؤرخ في 07 جوان 1972 ، ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 53 ، الصادرة بتاريخ 04 جوان 1972

2- اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى ، المصادق عليها بموجب الأمر رقم 95-04 ، المؤرخ في 21 يناير 1995 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 07 ، الصادرة بتاريخ 15 فبراير 1995

3- الاتفاقية من أجل الاعتراف وتنفيذ القرارات التحكيمية الأجنبية ، الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة بنيويورك في 10 جوان 1958 ، انضمت إليها الجزائر بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 88-233 ، المؤرخ في 05 نوفمبر 1988 ، الجريدة الرسمية رقم 48 ، الصادرة في 23 نوفمبر 1988



4- اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين اتحاد دول المغرب العربي ،المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 90-420 ، المؤرخ في 22 ديسمبر 1990 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 06 ،الصادرة بتاريخ 06 فيفري 1991

5- الاتفاق المبرم بين الحكومة الجزائرية والإيطالية حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات ، الموقع بالجزائر في 18-05-1991 ، المصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 91-346 ، المؤرخ في 05-10-1991 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 46 ، الصادرة بتاريخ 06 أكتوبر 1991

6- الاتفاق حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة مصر العربية ، الموقع بالقاهرة في 29 مارس 1997 ، المصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 98-320 ، المؤرخ في 11 أكتوبر 1998 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 76 ، الصادرة في 11 أكتوبر 1998

7-الاتفاق المبرم بين الحكومة الجزائرية وحكومة الجمهورية العربية السورية حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات الموقع عليه في دمشق بتاريخ 14 سبتمبر 1997 ،المصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي 98-430 ، المؤرخ في 27 ديسمبر 1998 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،رقم 97 ، الصادرة بتاريخ 27 ديسمبر 1998

8- اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمار بين الجزائر وليبيا ، الموقعة بسرت في 06-08-2001 ، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي 03-210 المؤرخ في 05-05-2003 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 33 الصادرة بتاريخ 11 ماي 2003 .

9- الاتفاق المبرم بين جمهورية الجزائرية وحكومة مملكة الدانمارك، حول الترقية والحماية المتبادلتين للاستثمارات ، الموقع في الجزائر في 25 و28 أكتوبر 2002،

المصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03 - 525 ، المؤرخ في 30 ديسمبر  
2003

### ثانيا : النصوص التشريعية

1- القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963، المتضمن قانون  
الاستثمارات ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 53 ، الصادرة بتاريخ سنة  
1963

2- الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08 يونيو 1966 ، المتضمن قانون العقوبات  
المعدل والمتمم ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 49 ، الصادرة بتاريخ 11  
يونيو 1966

3- الأمر رقم 75-78 ، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 ، المتضمن القانون المدني  
المعدل والمتمم ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 78 ، الصادرة بتاريخ  
1975/09/30

4- القانون رقم 90-10 المؤرخ في 18/04/1990 ، المتضمن قانون النقد والقرض،  
المعدل والمتمم ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 16، الصادر بتاريخ  
1990/04/18

5- القانون رقم 91-11 المؤرخ في 27 ابريل 1991 ، المتعلق بالقواعد العامة  
المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم  
21 ، الصادرة بتاريخ 08 مايو 1991

6- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 ، المتعلق بترقية  
الاستثمارات ، المعدل والمتمم ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 64 ، الصادرة  
بتاريخ 10 أكتوبر 1993 .

7- الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 ، المتعلق بتطوير الاستثمار ، المعدل والمتمم ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 47 ، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001

8- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 ، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 43 ، الصادرة بتاريخ 20 يوليو 2003

9- الأمر رقم 03-11 ، المؤرخ في 26 غشت 2003 ، المتعلق بالنقد والقرض ، المعدل والمتمم ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 52 ، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003

10- القانون رقم 08-09 ، المؤرخ في 23 فيفري 2008 ، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 21 ، الصادرة بتاريخ 2008/04/23

11- الأمر رقم 09-01 ، المؤرخ في 22 يوليو 2009 ، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 44 ، الصادرة بتاريخ 26 يوليو 2009

12- القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 غشت سنة 2016 ، المتعلق بترقية الاستثمار ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 46 ، الصادرة بتاريخ 03 غشت 2016

### ثالثا: النصوص التنظيمية

#### أ. المراسيم التنفيذية

1- المرسوم التنفيذي رقم 97-40 المؤرخ في 18 جانفي 1997 ، المتعلق بمعايير تحديد و تأطير النشاطات والمهن المقننة الخاضعة للقيد في السجل التجاري وتأطيرها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 05 ، الصادرة بتاريخ 19/01/1997 المعدل والمتمم

2- المرسوم التنفيذي رقم 06-355 ، المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 ، المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 64 ، الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2006

3- المرسوم التنفيذي رقم 06-356 ، المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 ، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 64 ، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006

4- المرسوم التنفيذي رقم 08-98 ، المؤرخ في 24 مارس 2008 ، المتعلق بشكل التصريح بالاستثمار وطلب ومقرر المزايا وكيفيات ذلك ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 16 ، الصادرة بتاريخ 26 مارس 2008

## ب. الأنظمة

1- النظام رقم 05-03 المؤرخ في 06 يوليو 2005 ، المتعلق بالاستثمارات الأجنبية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 53 ، الصادرة في 31 يوليو 2005

## II-المراجع

### أولاً: الكتب

1- أحمد مخلوف، اتفاق التحكيم كأسلوب لتسوية منازعات عقودا لتجارة الدولية، الطبعة الثانية، دارا لنهضة العربية ، 2005

- 2- بشار محمد الأسعد ، عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة ، الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ، بيروت ، 2006
- 3- جلال وفاء محمدين ، التحكيم بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة للاستثمار ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2001
- 4- خالد كمال عكاشة ، دور التحكيم في فض منازعات عقود الاستثمار ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014
- 5- سليمان عمر الهادي ، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي ، الطبعة الأولى ، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، 2010 ، عمان ،
- 6- صفوت احمد عبد الحفيظ ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 2005
- 7- عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية مع الإشارة إلى منظمة التجارة العالمية ودورها في هذا المجال، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، 2010.
- 8- عجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمارات- الأنشطة العادية وقطاع المحروقات - ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة ، الجزائر ، 2006
- 9- عليوش قريوع كمال ، قانون الاستثمارات في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، بن عكنون ، الجزائر ، 1999
- 10- عمر مصطفى جبر إسماعيل ، ضمانات الاستثمار في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة ، الطبعة الأولى ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010

- 11 - عيوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013
- 12- محي محمد سعد ، الاستثمار والأزمة المالية العالمية ( دراسة تحليلية ومقارنة وتطبيقية) ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، سنة 2010
- 13 - هشام خالد ، الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية، مؤسسات شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1988
- 14- هشام خالد ، عقد ضمان الاستثمار القانون الواجب التطبيق عليه وتسوية ، الطبعة الأولى المنازعات التي تثور بشأنه ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2007

#### ثانيا: الرسائل والمذكرات الجامعية

##### أ. الرسائل الجامعية

- 1- أوباية مليكة ، المعاملة الإدارية للاستثمار في النشاطات المالية وفقا للقانون الجزائري ، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2016
- 2- ثلجون سميثة ، التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2017
- 3- حسايني لامية ، مبدأ عدم التمييز بين الاستثمارات في القانون الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام للأعمال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، 2017/2016

- 4- حسين نوار ، الحماية القانونية لملكية المستثمر الأجنبي في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية الحقوق ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013
- 5- جمال بوسنة ، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على ضوء اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة 01 الحاج لخضر ، 2016/2017
- 6- زروال معزوزة ، الضمانات القانونية للاستثمار في الجزائر ، الجزء الأول ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2015/2016
- 7- قايد سامية، التجارة الدولية والبيئة ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص القانون ، كلية الحقوق ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو
- 8- قصوري رفيقة ، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الدول النامية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، قانون الأعمال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2010/2011
- 9- والي نادية ، النظام القانوني الجزائري للاستثمار ومدى فعاليته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم تخصص قانون ، كلية الحقوق وعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو

#### ب. المذكرات الجامعية

- 01- بن شعلا محفوظ ، الرقابة على الاستثمار الأجنبي في القانون الجزائري ، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في القانون ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، السنة الجامعية 2013/2014

02- بن عنتر ليلة ، اختصاص منح الاعتماد لدى السلطة الإدارية المستقلة ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون ، كلية الحقوق ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2010

03- بن يحي رزيقة ، سياسة الاستثمار في الجزائر من نظام التصريح إلى نظام الاعتماد ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، 2013

04- سالم ليلي ، الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص قانون عام اقتصادي ، كلية الحقوق ، جامعة وهران ، 2012/2011

05- صراح ذهبية ، التوفيق بين القانون الوطني والقانون الأجنبي في عقود الاستثمار ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، فرع القانون العام ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، 2012

06- عوايشة محمد أمين ، صندوق دعم الاستثمار ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام الاقتصادي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة وهران ، السنة الجامعية 2013/2012

07- لعماري وليد ، الحوافز والحوافز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1 ، 2011/2010

08- محمد سارة ، الاستثمار الأجنبي في الجزائر - دراسة حالة اوراسكوم - بحث مقدم لنيل درجة الماجستير ، قانون أعمال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010/2009

ثالثا: المقالات والملتقيات



أ. المقالات

- 1- أوشن حنان ، المناخ القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر - دراسة مؤشراية - ، مجلة الحقوق والحريات ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عباس لغرور ، خنشلة ، الجزائر ، العدد الثالث ، ديسمبر 2016
- 2- إيمان العباسية شتيح ، مقال نظام التعويض في مجال نزع الملكية الخاصة لأجل المنفعة العامة في التشريع الجزائري ، مجلة الدراسات والبحوث القانونية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، العدد الثاني
- 3- بلحطاب بن حرز الله ، مقال الضمانات المكفولة ضد نزع الملكية و الإجراءات المشابهة لها، مجلة الدراسات القانونية والسياسية ، جامعة عمار ثليجي ، الاغواط ، المجلد الخامس، 2019
- 4- بوبالو يمينه ، عن واقع المعاملة الوطنية المكرس للمستثمر الأجنبي في القانون الجزائري ، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ، المجلد 14، العدد 02، 2016
- 5- جعيرن بشير ، براهيم الطاهر ، مقال ضمانات تحويل رؤوس الأموال والأرباح المحققة في عقود الدولة الاستثمارية ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، جامعة عمار ثليجي ، الاغواط ، المجلد العاشر ، العدد الثاني ، الجزء الأول ، 2017
- 6- جغلول زغدود ، سيف الدين بوجدير ، ضمانات الاستثمار الأجنبي في القانون الجزائري وفقا للتشريع الداخلي والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، جامعة أم البواقي ، العدد 11 ، جوان 2007
- 7- دالي عقيلة ، مقال مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة للاستثمارات الأجنبية (من حيث تكريس الضمانات) ، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بجاية ، مجلد 16 ، عدد 02 ، 2017

- 8- ذبيح زهيرة ، التحكيم كوسيلة لفض منازعات الاستثمار في التشريع الجزائري ،  
كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة يحي فارس المدية
- 9- رزوق يوسف ، أ. رقاب عبد القادر ، ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي في  
الجزائر وفق قانون 09-16 ، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، جامعة زيان  
عاشور الجلفة ، العدد الثامن
- 10- سراح حليتم ، نطاق التدخل القضائي في التحكيم الدولي لمنازعات الاستثمار ،  
مجلة العلوم القانونية والسياسية ، عدد16 ، جوان 2017
- 11- سلامي ميلود ، بوسته جمال ، التحكيم التجاري كضمان إجرائي لتسوية  
منازعات الاستثمار ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، العدد  
الخامس ، مارس 2017
- 12- صبايحي ربيعة ، إستراتيجية الاستثمار المحلي في ظل التشكيلة المستحدثة  
للشباك الوحيد اللامركزي : تجربة جديدة بين المأمول وحصيلة الاستقطاب والاستقرار  
، المجلة النقدية ، كلية الحقوق ، جامعة تيزي وزو
- 13- طفياني مخطارية، نزع الملكية العقارية من أجل المنفعة العامة في التشريع  
الجزائري ، مجلة التشريعات التعمير والبناء ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، العدد  
الرابع، 2017
- 14- عائشة طويسات ، مقال مبدأ حرية تحويل الأموال للمستثمر في التشريع  
الجزائري ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، جامعة عمار ثليجي ، الاغواط ، العدد  
الثالث، المجلد العاشر
- 15- عبد الغني حسونة ، مقال حرية إعادة تحويل الأموال الاستثمارية نحو الخارج  
كضمانة للاستثمار الأجنبي ، مجلة الحقوق والحريات ، كلية الحقوق والعلوم السياسية  
، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد الثالث ، 2016

16- عبد النور مبروك ، ضمانات الاستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، المجلد 11 ، العدد 02

17- عيسى علي ، التنظيم المؤسسي والضمانات القانونية للاستثمار السياحي في الجزائر ، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، المجلد 03 ، العدد 02

18- فتيسي شامة ، الضمانات القضائية لتسوية منازعات الاستثمار في ظل القانون الجزائري ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عمار ثليجي الاغواط ، المجلد الثاني ، العدد الرابع

19- هوام علاوة ، قروي سميرة ، أطر فض منازعات الاستثمار الأجنبي ، جامعة باتنة 1 ، العدد 06 ، جوان 2016

20- ونوغي نبيل ، عن واقع الضمانات القانونية المقررة للاستثمار في التشريع الجزائري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد دباغين ، سطيف 2 ، العدد 11 ، الجزء 3

#### ب.الملتقيات

1- أ. عماد أشوي ، أ. عادل جدادوة ، الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،الملتقى الدولي حول قانون الاستثمار والتنمية المستدامة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس، يومي 05 و06 ديسمبر 2012

رابعا : المواقع الالكترونية

- 1- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار [WWW.ANDI.DZ](http://WWW.ANDI.DZ)، تاريخ الزيارة 2019-03-14

## الفهرس

إهداء

شكر وتقدير

- 01.....مقدمة
- 05... الفصل الأول : الضمانات الموضوعية للاستثمار الأجنبي في الجزائر
- 06.....المبحث الأول : الضمانات التشريعية للاستثمار الأجنبي في الجزائر
- 06.....المطلب الأول : ضمان حرية الاستثمار الأجنبي
- 07.....الفرع الأول : تكريس حرية الاستثمار الأجنبي
- 09.....الفرع الثاني: القيود الواردة على مبدأ حرية الاستثمار
- 13.....المطلب الثاني: ضمان المساواة بين المستثمر الأجنبي والوطني
- 14.....الفرع الأول : المعاملة وفق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية
- 15.....الفرع الثاني: مبدأ المعاملة الوطنية للمستثمر الأجنبي
- 16.....المطلب الثالث : ضمان الثبات التشريعي
- 17.....الفرع الأول : مفهوم الثبات التشريعي ومبررات الأخذ به
- 18.....الفرع الثاني : موقف المشرع الجزائري من ضمان الثبات التشريعي
- 21.....المبحث الثاني : الضمانات المالية للاستثمار الأجنبي في الجزائر
- 21.....المطلب الأول : ضمان التعويض في حالة نزع الملكية
- 23.....الفرع الأول : صور نزع الملكية

- 26..... الفرع الثاني : الحق في التعويض
- 28..... المطلب الثاني : ضمان تحويل أموال المستثمر وعائداته
- 29..... الفرع الأول : الأموال محل إعادة التحويل
- 31..... الفرع الثاني : شروط وإجراءات تحويل الأموال المستثمرة
- 34..... الفصل الثاني : الضمانات الإجرائية للاستثمار الأجنبي في الجزائر
- 35..... المبحث الأول : الضمانات الإدارية للاستثمار الأجنبي في الجزائر
- 36..... المطلب الأول : تحسين الإجراءات الإدارية
- 36..... الفرع الأول : إلغاء نظام الاعتماد
- 37..... الفرع الثاني : إحداث نظام التصريح
- 40..... المطلب الثاني : الأجهزة المكلفة بالاستثمار في الجزائر
- 40..... الفرع الأول : المجلس الوطني للاستثمار
- 43..... الفرع الثاني : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
- 47..... المبحث الثاني : الضمانات القضائية للاستثمار الأجنبي في الجزائر
- 47..... المطلب الأول : ضمان اختصاص القضاء الوطني
- 48..... الفرع الأول : فعالية القضاء الوطني في تسوية منازعات الاستثمار الأجنبي
- 50..... الفرع الثاني : موقف المستثمر الأجنبي من القضاء الوطني
- 51..... المطلب الثاني : ضمان تسوية المنازعات في إطار التحكيم الدولي التجاري
- 52..... الفرع الأول : تعريف التحكيم التجاري الدولي

53..	الفرع الثاني : تكريس التحكيم التجاري الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الأجنبي
55.....	الفرع الثالث : مبررات اللجوء إلى التحكيم الدولي التجاري
58.....	خاتمة
61.....	قائمة المصادر والمراجع
74.....	الفهرس